حركة البناء الوطني
NATION BUILDING MOVEMENT
Syrian Nation Builders

فرص وممكنات الاستجابة السورية لأزمة كورونا

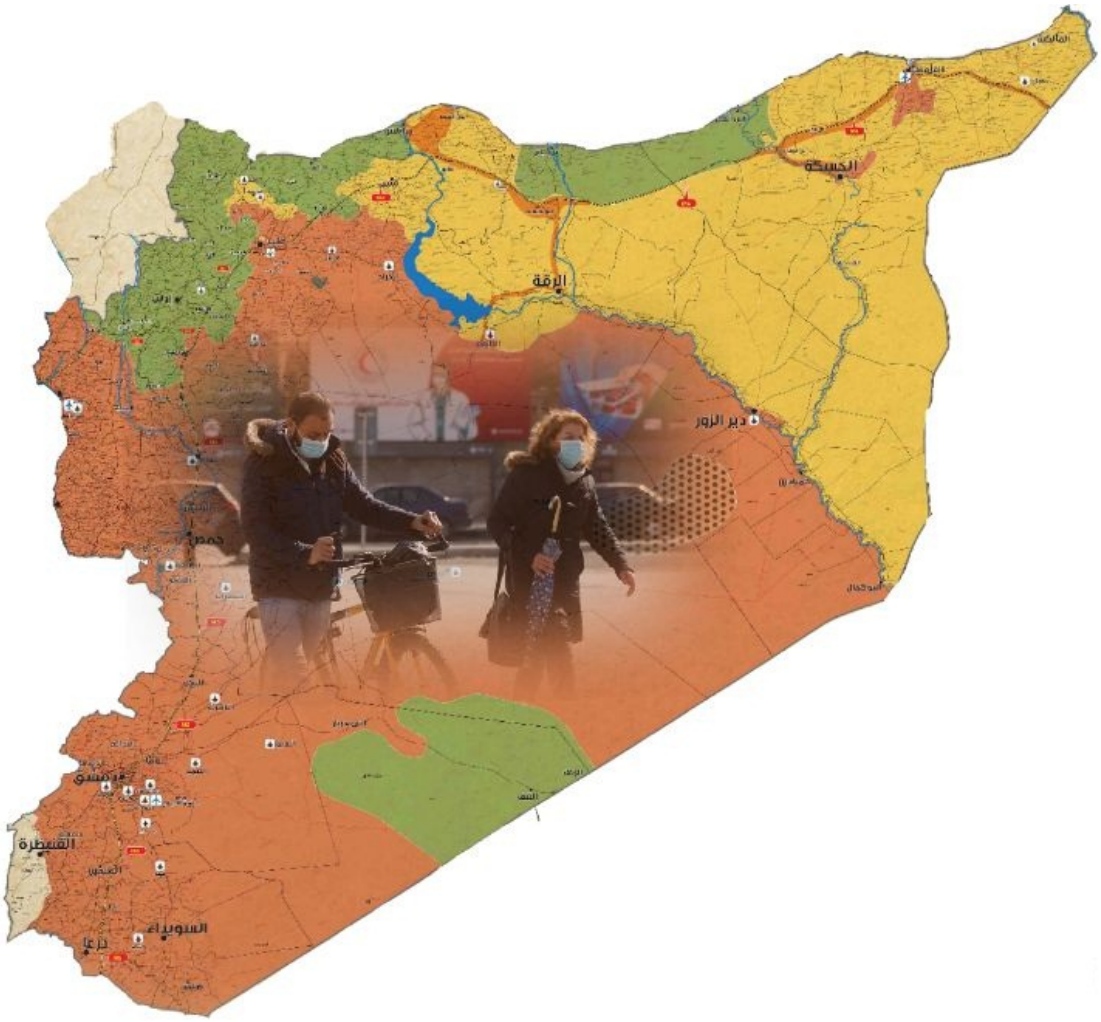

حول بناء استراتيجية وطنية سورية للتصدي للأوبئة والكوارث

انطلاقاً من أزمة كورونا .. وفرص الحواربين الجغرافيات السورية

2020

فرص وممكنات الاستجابة السورية لأزمة كورونا

ملخص تنفيذي

مقدمة

شكلت جائحة كورونا "كيوفيد 19" حدثاً عالمياً لم يقتصر أثره الوبائي على دولة أو منطقة معينة من حيث الانتشار، وتشابهت إجراءات التصدي دولياً بنسب متفاوتة استناداً إلى وضع منظمة الصحة العالمية نموذج موحد لتلك الإجراءات.

ولم تكن سورية بمعزل عن الفيروس إلا أنها مرت بمرحلتين :

الاولى: قبل تفشي المرض ويمكن اعتبار هذه المرحلة تمتد من بداية آذار 2020 ولغاية منتصف أيار 2020 ، وهذه المرحلة تضمنت خطة استجابة بقيادة الحكومة السورية، انتهت جميع مظاهرها تقريباً منتصف أيار.

الثانية: بعد منتصف أيار حين بدأت أعداد المصابين بالتزايد بشكل لافت ووفق متوالية هندسية في ظل عدم استخدام إجراءات حكومية صارمة لوقفه.

وانطلاقاً من المسؤولية المجتمعية لحركة البناء الوطني ودورها في العمل المدني في سورية، فقد أطلقت *الحركة بحثاً لتقييم الاستجابة السورية للأزمة واستقراء ممكناتها*

تركز البحث في المرحلة الأولى من الجانحة وتطرق للمرحلة الثانية التي لم تنته مع إنهاء هذه البحث مطلع آب، بالتزامن مع التساؤل حول وجود منظومة صحية قادرة على الاستجابة لتحديات الفيروس في ظل الوضع الراهن الذي تعاني منه سورية من حيث التقسيم الجغرافي بين قوى مسيطرة (الحكومة السورية- حكومة الإنقاذ- الحكومة المؤقتة- الإدارة الذاتية) ومن حيث واقع ضعف الاقتصاد وتقهقر الإنتاج وتدهور سعر الصرف وعوامل التراجع الاقتصادي الأخرى، بما فيها تلك التي تعتمد على العلاقة بين الجغرافيات الأربع، استناداً إلى وجود أربع مسارات للاستجابة هي "المركزية- المحلية – المدنية- استجابة القطاع الخاص)

كما برز التساؤل، بالمقابل، عن إمكانية أن تؤثر إجراءات التصدي للفيروس في المناطق الأربع على الصراع القائم بين القوى المسيطرة عليها.

ومع تراجع الأعمال الحربية كان ثمة تساؤلات أخرى عن إمكانية أو فرصة بناء استراتيجية سورية موحدة للتصدي لأي كارثة أو وباء مقبل استناداً إلى ما تم من إجراءات، على أن يكون التصدي تحت إدارة واحدة متمثلة بالحكومة في دمشق، وما يتطلبه ذلك من خلق قنوات حوار ، في الجانب الطبي أو الصحي فقط، وما هي الفرص اللاحقة التي يمكن أن تبنى على هذا الحوار.

وتبرز المعضلة الأهم في إقناع الطرف المركزي في جدوى هكذا عمل بحثي أو استراتيجي، من هنا تطلب الأمر البحث عن المصلحة التي يمكن من خلالها جلب السلطة إلى هذا الحوار قبل غيرها، كونها لا تزال الطرف الأقوى، بإظهار مصلحة الحكومة في إدارة التصدي للجائحة مركزياً بحيث تستفيد مستقبلاً من البيانات الصحية المتوافرة في الجغرافيات المتعددة وتدير التمويل ليتم توزيعه بشكل متوازن بين الجغرافيات رغم التقسيم الحالي، لا سيما مع التوجه في مجلس الأمن الدولي لإيقاف تقديم المساعدات عبر الحدود مستقبلاً.

كما ركز البحث على واقع العمل المدني خلال الاستجابة في المرحلة الأولى ودور الفاعلين المدنيين في الاستجابة مع استقراء الفرص التي يمكن ان يستفيد منها المجتمع المدني في ترسيخ وجوده في سوريا.

مشكلة البحث:

يمكن تلخيص مشكلة لبحث بالسؤالين التاليين:

- ماهي إمكانية بناء استراتيجية سورية لمواجهة الأوبئة والكوارث مستقبلاً انطلاقاً من الإجراءات المتبعة في التصدي لفيروس كورونا وفي ظل الانقسام المناطقي السوري حالياً، بحيث تقوم الاستراتيجية على قطاعات (الصحة- التربية- السلع الاستهلاكية) ودور (الحكومة- الإدارة المحلية- المجتمع المدني- القطاع الخاص) فيها.
- ماهي الفرص الممكنة التي يخلقها التصدي لهذه الجائحة لخلق حوار بين المناطق السورية الأربع، مبني على الحالة الصحية.

أهداف البحث:

- بناء نموذج سوري للتصدي للكوارث والأوبئة يمكن تطبيقه بين الجغرافيات السورية.
- خلق قنوات حوار بين الجغرافيات السورية، مبني على الحالة الصحية.
- إظهار مصلحة وزارة الصحة السورية بإدارة التصدي للجائحة مركزياً بحيث تستفيد من البيانات المتوافرة في الجغرافيات المتعددة وتدير التمويل ليتم توزيعه بشكل متوازن بين تلك المناطق رغم التقسيم الحالي، لا سيما مع التوجه في مجلس الأمن الدولي لإيقاف تقديم المساعدات عبر الحدود مستقبلاً

طرق جمع البيانات:

- اعتمدت حركة البناء الوطني في عملية جمع البيانات على:
- تشكيل فريق رصد لمتابعة كل التطورات المتعلقة بأزمة كورونا وخطة الاستجابة في مناطق النفوذ داخل الجغرافيات السورية الأربعة، وامتدت عملية الرصد إلى حوالي 5 شهر .
- عقد جلستين مركزتين :
  - الجلسة الأولى: كانت اونلاين عبر إحدى المنصات السورية وناقشت الاستجابة السورية بشكل عام وتناولت دور المحليات في الاستجابة عبر التطرق لنماذج معينة بعضها خضع لإجراءات

الحظر كمدينة السيدة زينب وبلدة منين بريف دمشق ، وبعضها لم يخضع مثل بلدة الحواش بريف حمص.

- الجلسة الثانية كانت فيزيائية وركزت على دور العمل المدني خلال عملية الاستجابة للجائحة وشارك فيها عدد من الفاعلين المدنيين وممثلي فرق وجمعيات شاركت بفعالية مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.
- مقابلات عبر وسائل التواصل الاجتماعي مع أشخاص كان لهم دور بالعمل المحلي واعضاء مجالس محلية في الجغرافيات السورية المختلفة.

وجد البحث أن الاستجابة السورية لأزمة كورونا في المرحلة الأولى (آذار ونيسان ومنتصف أيار) أظهرت ضعفاً في الأداء لجميع الفاعلين، تعزز بفعل الواقع السوري على مختلف مستوياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، في ظل واقع سياسي وعسكري لبلد مقسم يعاني من تراجع شديد في اقتصاده، ويقع معظم مواطنوه تحت خط الفقر.

وبما أن الحكومة أمسكت بزمام الاستجابة بمجملها، بناء على سياساتها المركزية المتلاحقة، ولم تقبل شراكة حقيقية مع المجتمع المدني أو المجتمعات المحلية، كان لا بد من البحث عن استجابة نموذجية يمكن اعتمادها سواء في أزمة الكورونا الحالية أو في أي كارثة أو وباء مقبل،

وجد البحث أن هذه الاستجابة النموذجية تقوم على النقاط الآتية:

- فريق استجابة مركزي يرأسه رئيس الحكومة، وفرق استجابة فرعية يكون من ضمنها المنظمات الأهلية والمدنية، مع التأكيد على عدم ربط العمل المدني والأهلي بالوزارة إنما بالمحليات، ويمكن تعزيز هذا الفريق بقوى سياسية تعبر عن القوى الفاعلة في سوريا، أو تشكيل مجلس أعلى للكوارث يكون قادراً على الاستجابة لغيرها من الكوارث سواء كانت طبيعية أو غير طبيعية.
- تفويض الإدارات المحلية بصلاحياتها الممنوحة بقانون 107 كاملة، مع ضرورة خضوع الإدارات المحلية لعميات تأهيل وتدريب مسبقة في الحوكمة المحلية والتنمية المحلية، ويستتبع ذلك التعامل مع الوحدات الإدارية باعتبارها مستقلة كلياً ريثما تنتهي الجائحة.
- التشديد في عمليات الرقابة على تنفيذ القرارات المركزية أو المحلية والتخفيف قدر الإمكان من الاستثناءات.
- تأسيس منظومة للرعاية الاجتماعية بناء على نجاحات البطاقة الذكية والحكومة الإلكترونية.
- يمكن في حالات الوباء الصحي الاعتماد على المناوبة في عمل المؤسسات العامة مع تقليل عدد العاملين ما أمكن على أن تكون المناوبات لمدة طويلة تقلل من عمليات التنقل وهواجس المسافات.
- يمكن تطوير تطبيق عبر الهواتف المحمولة يتم ربطه بالهوية الشخصية يتم من خلاله تسيير أمور المواطنين عبر المؤسسات الرسمية بشكل مؤقت خلال أي عمليات إغلاق تتطلبها الأوبئة والكوارث، ويمكن ربط التطبيق أيضاً بشبكة الرعاية الاجتماعية لنقل أي رسائل للمواطنين ومتابعتهم.

- تفعيل التجارة البينية بين الجغرافيات السورية في هذه المرحلة مع الاستفادة من الضامن الروسي وعلاقاته مع جميع الأطراف للإشراف على التبادل السلعي باعتبار سورية بلد زراعي تتوافر فيه معظم الاحتياجات الأساسية للمواطنين دون الحاجة للإستيراد، وهذا يستبع إرجاء أي خطط عسكرية من قبل جميع الأطراف.
- توفير بيانات مستمرة على مدار الساعة عن الجائحة وانتشاره وأضراره وإمكانية تجنب تلك الأضرار ، ويمكن استخدام التطبيق الشخصي على أجهزة الأشخاص لنقل تلك البيانات وإيصالها مباشرة هي وأي بيانات عاجلة، مركزية كانت ام محلية.
- تأسيس مظلة تضم جميع الفعاليات المدنية تكون أكثر استقلالاً من وزارة في حكومة، وتأسيس شبكة خاصة بالمتطوعين والعاملين في المنظمات على أن يتم تأهيل الكوادر المدنية على عمليات استجابة سريعة تتيح إعادة انتشار توزيعهم جغرافياً ومحلياً عند الأزمات.
- إجراء تدريبات فعلية على حالات الطوارئ في الأحياء والمدن في أوقات الرخاء بالتعاون بين الدفاع المدني والمؤسسات المدنية، مع التشديد على الثقفيف التوعوي عبر وسائل الإعلام والمناهج الدراسية والعملية التربوية برمتها.

ولكن في المقابل شكلت الجائحة فرصاً أمام السوريين بعد سنوات من الحرب التي تعصف ببلادهم، وهذه الفرصة قد تفتح امامهم فرصاً لحوار أفضل، يعززه الحاجة إلى الاخر وينهي الحرب وقد يعيد وحدة البلاد،

فكورونا يمكن له أن يفتح الحوار على عدة اتجاهات :

- حوار دمشق مع الإدارة الذاتية وهو حوار لم يتوقف ويتجدد كل فترة وقد يتعزز اليوم في ضوء تصاعد الحاجة للتبادل (نفط مقابل مواد غذائية وصحية)
- حوار دمشق مع معارضة مسلحة في الشمال.
- حوار دمشق مع المعارضة الخارجية وهو اليوم يتمثل باللجنة الدستورية.
- حوار القوى السورية نفسها في الداخل بما في ذلك القوى المتموضعة في مناطق سيطرة الحكومة

وفي ظل هذه البيئة الحوارية يمكن لدول عدة خرق العقوبات المفروضة على سورية تحت اسم قانون "قيصر" او غيره، لدعم هذا الحوار أو لتقديم دعم اقتصادي يساهم بتفعيل الحوار أكثر، سيما ان دول عديدة أبدت تساهلاً تجاه إعادة العلاقات مع دمشق سيما دول عربية.

من ناحية اخرى يمكن الاستفادة من الجائحة لتعزيز التبادل السلعي بين الجغرافيات السورية محلياً و بناء اقتصادات محلية متنوعة ومحققة لحد أكبر من الاكتفاء الذاتي، ولسورية تجربة مميزة في الثمانينيات من القرن الماضي تتيح تراكماتها إمكانية الالتفاف على تبعات قانون "قيصر" أيضاً، كما يمكن الاستفادة من الجانحة لرفع الصوت السوري دولياً من أجل الحصول على مساعدات دولية أكبر عبر الاستفادة من مواقف الحلفاء ومنظمات الامم المتحدة.

وإضافة إلى الفرص أمام السوريين ثمة مصلحة للمجتمع المدني في الجائحة مع ما يمنحه من فرص تتعلق بالإقرار الحكومي بأهمية هذا المجتمع وضرورته للشراكة مع الحكومة في كافة الخطط الاقتصادية والاجتماعية ، وهذه الرؤية تعزز موقف المجتمع المدني بالمطالبة بشرعنة قانونية لوجوده بدءاً من قانون العمل المدني وانتهاء بمظلة جامعة للعمل المدني.

فرص وممكنات الاستجابة السورية لأزمة كورونا

"بحث لحركة البناء الوطني حول بناء استراتيجية وطنية لكل سورية حول التصدي للأوبئة انطلاقاً من أزمة كورونا الحالية"

مقدمة

شكلت جائحة كورونا "كيوفيد 19" حدثاً عالمياً لم يقتصر أثره الوبائي على دولة أو منطقة معينة من حيث الانتشار، وتشابهت إجراءات التصدي دولياً بنسب متفاوتة استناداً إلى وضع منظمة الصحة العالمية نموذج موحد لتلك الإجراءات.

ولم تكن سورية بمعزل عن الفيروس إلا أنها مرت بمرحلتين :

الاولى: قبل تفشي المرض ويمكن اعتبار هذه المرحلة تمتد من بداية آذار 2020 ولغاية منتصف أيار 2020 ، وهذه المرحلة تضمنت خطة استجابة بقيادة الحكومة السورية، انتهت جميع مظاهرها تقريباً منتصف أيار.

الثانية: بعد منتصف أيار حين بدأت أعداد المصابين بالتزايد بشكل لافت ووفق متوالية هندسية في ظل عدم استخدام إجراءات حكومية صارمة لوقفه.

ركز هذه البحث على المرحلة الأولى وتطرقت للمرحلة الثانية التي لم تنته مع إنهاء هذه البحث مطلع آب، بالتزامن مع التساؤل حول وجود منظومة صحية قادرة على الاستجابة لتحديات الفيروس في ظل الوضع الراهن الذي تعاني منه سورية من حيث التقسيم الجغرافي بين قوى مسيطرة (الحكومة السورية- حكومة الإنقاذ- الحكومة المؤقتة- الإدارة الذاتية) ومن حيث واقع ضعف الاقتصاد وتقهقر الإنتاج وتدهور سعر الصرف وعوامل التراجع الاقتصادي الأخرى، بما فيها تلك التي تعتمد على العلاقة بين الجغرافيات الأربع، استناداً إلى وجود أربع مسارات للاستجابة هي "المركزية- المحلية – المدنية- استجابة القطاع الخاص)

كما برز التساؤل، بالمقابل، عن إمكانية أن تؤثر إجراءات التصدي للفيروس في المناطق الأربع على الصراع القائم بين القوى المسيطرة عليها.

ومع تراجع الأعمال الحربية كان ثمة تساؤلات أخرى عن إمكانية أو فرصة بناء استراتيجية سورية موحدة للتصدي لأي كارثة او وباء مقبل استناداً إلى ما تم من إجراءات، على ان يكون التصدي تحت إدارة واحدة متمثلة بالحكومة في دمشق، وما يتطلبه ذلك من خلق قنوات حوار ، في الجانب الطبي أو الصحي فقط، وما هي الفرص اللاحقة التي يمكن أن تبنى على هذا الحوار.

ومع بروز المعضلة الأهم في إقناع الطرف المركزي في جدوى هكذا عمل بحثي أو استراتيجي، تطلب الأمر البحث عن المصلحة التي يمكن من خلالها جلب السلطة إلى هذا الحوار قبل غيرها، كونها لا تزال الطرف الأقوى، بإظهار مصلحة الحكومة في إدارة التصدي للجائحة مركزياً بحيث تستفيد مستقبلاً من البيانات الصحية

المتوافرة في الجغرافيات المتعددة وتدير التمويل ليتم توزيعه بشكل متوازن بين الجغرافيات رغم التقسيم الحالي، لا سيما مع التوجه في مجلس الأمن الدولي لإيقاف تقديم المساعدات عبر الحدود مستقبلاً.

كما ركزت البحث على واقع العمل المدني خلال الاستجابة في المرحلة الأولى ودور الفاعلين المدنيين في الاستجابة مع استقراء الفرص التي يمكن ان يستفيد منها المجتمع المدني في ترسيخ وجوده في سوريا.

مشكلة البحث:

يمكن تلخيص مشكلة لبحث بالسؤالين التاليين:

- ماهي إمكانية بناء استراتيجية سورية لمواجهة الأوبئة والكوارث مستقبلاً انطلاقاً من الإجراءات المتبعة في التصدي لفيروس كورونا وفي ظل الانقسام المناطقي السوري حالياً، بحيث تقوم الاستراتيجية على قطاعات (الصحة- التربية- السلع الاستهلاكية) ودور (الحكومة- الإدارة المحلية- المجتمع المدني- القطاع الخاص) فيها.
- ماهي الفرص الممكنة التي يخلقها التصدي لهذه الجائحة لخلق حوار بين المناطق السورية الأربع، مبني على الحالة الصحية.

أهداف البحث:

- بناء نموذج سوري للتصدي للكوارث والأوبئة يمكن تطبيقه بين الجغرافيات السورية.
- خلق قنوات حوار بين الجغرافيات السورية، مبني على الحالة الصحية.
- إظهار مصلحة وزارة الصحة السورية بإدارة التصدي للجائحة مركزياً بحيث تستفيد من البيانات المتوافرة في الجغرافيات المتعددة وتدير التمويل ليتم توزيعه بشكل متوازن بين تلك المناطق رغم التقسيم الحالي، لا سيما مع التوجه في مجلس الأمن الدولي لإيقاف تقديم المساعدات عبر الحدود مستقبلاً

طرق جمع البيانات:

- اعتمدت حركة البناء الوطني في عملية جمع البيانات على:
- تشكيل فريق رصد لمتابعة كل التطورات المتعلقة بأزمة كورونا وخطة الاستجابة في مناطق النفوذ داخل الجغرافيات السورية الأربعة، وامتدت عملية الرصد إلى حوالي 5 شهر .
- عقد جلستين مركزتين :
  - الجلسة الأولى: كانت اونلاين عبر إحدى المنصات السورية وناقشت الاستجابة السورية بشكل عام وتناولت دور المحليات في الاستجابة عبر التطرق لنماذج معينة بعضها خضع لإجراءات الحظر كمدينة السيدة زينب وبلدة منين بريف دمشق ، وبعضها لم يخضع مثل بلدة الحواش بريف حمص.

- الجلسة الثانية كانت فيزيائية وركزت على دور العمل المدني خلال عملية الاستجابة للجائحة وشارك فيها عدد من الفاعلين المدنيين وممثلي فرق وجمعيات شاركت بفعالية مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.
- مقابلات عبر وسائل التواصل الاجتماعي مع أشخاص كان لهم دور بالعمل المحلي واعضاء مجالس محلية في الجغرافيات السورية المختلفة.

المبحث الأول- الإستجابة لأزمة كورونا في مناطق سيطرة الحكومة السورية

طرح موضوع "كورونا" حكومياً للمرة الأولى من خلال اجتماع رئاسة الوزراء الذي انعقد في الأول من آذار عندما خرج تأكيد من الاجتماع أن الفايروس لم يصل ونصح المواطنين بعدم السفر الى بلدان الفيروس وعلق دخول السياح من تلك البلدان، حيث كان كل الخوف والتركيز من انتقال الفيروس عبر القادمين من الخارج.

بدأت خطة الاستجابة وقائية في البداية، إذ طلب المجلس من وزارة الصحة تزويد وزارات الإعلام والأوقاف والتربية والتعليم العالي بآلية التوعية الموضوعة من قبلها بهدف رفع مستوى الوعي حول أسباب انتشار الفيروس وكيفية الوقاية منه، إضافة إلى تكثيف التوعية في قطاعي التربية والتعليم.

ولم يتم الاعلان مباشرة عن تشكيل فريق معني بالتصدي للجائحة إلا أن اجتماعاً تم في 13 آذار 2020 في رئاسة الحكومة ترأسه رئيسها حينها عماد خميس وضم معه "الفريق الوزاري المختص" حسب بيان الحكومة آنذاك اتخذ سلسلة من الإجراءات الاحترازية والوقائية وهي تعليق الدوام في الجامعات والمدارس والمعاهد التقانية العامة والخاصة لدى كل الوزارات والجهات المعنية ابتداء من يوم 14-3، على حين اعتمد اجتماع الحكومة في 15 الشهر نفسه خطة تنفيذية لكل وزارة وآليات التمويل اللازمة لها وتم تشكيل فريق متابعة حكومي لضمان التطبيق الأمثل للقرارات بمسؤولية عالية ورصد انتشار الفيروس إقليمياً ودولياً.

وجاءت أزمة كورونا في ظل معاناة الاقتصاد السوري من إجراءات دولية وقيود تجارية أحادية الجانب مفروضة منذ عام 2011 ، فمع حلول عام 2018 ، بلغت قيمة مجموع الخسائر الاقتصادية حوالي 442 مليار دولار، ونسبة الخسارة في الناتج المحلي الإجمالي للبلد حوالي 65 في المائة من قيمته مقارنة بمستويات ما قبل الحرب، كما تأثرت التحويلات المالية (التي تقدر بمبلغ 4 ملايين دولار في اليوم) سلباً وكذلك الاستثمارا ت، والصادرات الأجنبية[1] .

كما تزامن الحديث عن الجائحة مع تحديات اقتصادية متصاعدة، سببتها الحرب التي أدت إلى انعدام الأمن الغذائي، إذ يعيش حوالي 62 في المائة من السكان السوريين تحت خط الفقر (البالغ 3.5 دولار أمريكي في اليوم) منذ عام 2015 ، ومنذ عام 2018 فصاعداً، أدى انخفاض قيمة العملة السورية وتزايد البطالة إلى تفاقم الوضع مع تآكل القدرة الشرائية للسوريين. ففي منتصف عام 2019 ، قُدِّر أن حصة الغذاء الأساسية تكلف ما لا يقل عن 80 في المائة من الراتب الشهري للعامل الذي ليس لديه مهارات، و 50 - 80 في المائة من مرتب موظف الخدمة المدنية[2].

كانت أبرز النقاشات المحلية تتمحور حول إمكانيات الدعم عبر البطاقة الذكية والسلع المشمولة بها، وكانت هذه النقاشات تركز على دور وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك حيث بلغ المستفيدين في نهاية شباط 2.14 مليون أسرة قامت بشراء 3 ملايين كيلو سكر و1.8 مليون كيلو رز و89 ألف كيلو شاي عبر «الذكية»

---

[1] - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) **"أثر جائحة فيروس كورونا المستجد على الأمن الغذائي في الجمهورية العربية السورية" بحث غير منشورة، 9 حزيران 2020.**

[2] - المرجع السابق نفسه.

[3]، وكانت القيمة الإجمالية التقديرية للكميات المذكورة نحو 3,5 مليارات ليرة ، وكذلك بوزارة النفط إثر المطالب الكبيرة على مادة الغاز المنزلي، بينما كان سعر البنزين المدعوم وغير المدعوم يرتفع 25 ليرة لليتر، بينما كان الحديث الحكومي لايزال عن ضوابط ومعايير لتمويل المشاريع المدرجة في الخطة الاستثمارية بحيث تكون الأولوية للمشاريع ذات الجدوى الاقتصادية الأسرع.

وخلال المرحلة الأولى من استجابة الحكومة السورية لأزمة كورونا (1 آذار ولغاية منتصف أيار 2020) فقد ركزت الاستجابة على مجموعة من الإجراءات أهمها:

- تشكيل فريق استجابة مركزي يرأسه رئيس الحكومة
- تفويض الإدارات المحلية بصلاحيات
- تكثيف حملات التوعية
- زيادة المواد التموينية المدعومة عبر البطاقة الذكية
- تسهيل انتقال السلع التموينية والخضار بين المناطق.
- زيادة رواتب للعاملين
- تسريح عدد من الاحتياطيين.
- نشر أسعار السلع بشكل يومي وزيادة دوريات الرقابة على الأسواق
- تأجيل الفواتير من كهرباء ومياه وبعض الرسوم من قبل وزارة المالية.

وسيتم مناقشة النقاط السابقة وفق المحاور الآتية:

أولاً إجراءات الحظر

في 3آذار صدر مرسوم بتحديد الـ13 من نيسان القادم موعدا لانتخاب أعضاء مجلس الشعب للدور التشريعي الثالث، سبقه تأكيد وزارة الصحة عدم تسجيل أي إصابة في سورية كاشفة أنها اتخذت مجموعة اجراءات احترازية منها تشكيل لجنة طوارئ مركزية[4] ولجان فرعية مماثلة، إضافة إلى إنجاز خطة عمل وطنية لمكافحة الفيروس المستجد بالتنسيق مع عدة وزارات معنية، وكذلك تجهيز أماكن الحجر الصحي، على حين ترأس رئيس الحكومة السابق آنذاك عماد خميس اجتماعاً حول «وضع رؤية تطويرية لعمل الصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية» وطلب مقترحات لتطوير الصندوق و "لإطلاق برنامج لدعم المسنين والعجزة

[3] - وفقاً لتصريحات أطلقها مدير عام المؤسسة السورية للتجارة أحمد نجم وصلت الكميات إلى 4,3 ملايين كغ من السكر, ومن الرز نحو ثلاثة ملايين كيلو غرام, ومن الشاي 109 آلاف كيلو غرام, إضافة إلى توزيع مايقارب 130 ألف ليتر من الزيت, والذي أدخل مجدداً على عملية التوزيع بموجب البطاقة الذكية حيث قدرت القيمة الإجمالية للكميات المذكورة بنحو 3,5 مليارات ليرة في 10 آذار: للمزيد / مركزان خليل، صحيفة تشرين "3.5 مليارات ليرة تدخل «السورية للتجارة» الإيحابي عبر «تكامل»"

[4] - سميت فيما بعد الفريق الحكومي للتصدي لجائحة كورونا برئاسة رئيس الوزراء وعضوية وزراء الصحة والتربية والتعليم العالي والشؤون والإدارة المحلية والتجارة الداخلية والخارجية والبيئة والصناعة والزراعة.

والأسر التي ترعى إعاقات متعددة، وأسر ذوي الشهداء والجرحى بما يوسع المستفيدين من برامج المعونة الاجتماعية التي ينفذها الصندوق حالياً وتعزيز مقومات الحماية الاجتماعية للفئات الأكثر هشاشة".

أولى إجراءات الحظر المتخذة كانت من قبل اتحاد كرة القدم عندما أعلن في 8 آذار تأجيل جميع النشاطات والفعاليات الكروية، لكن هذا الإعلان كان انسجاما مع قرارات الاتحادين الدولي والآسيوي لكرة القدم بتأجيل الدوريات في بلدان عدة، وذلك للوقاية من إمكانية انتشار الأمراض المعدية وبشكل خاص فايروس كورونا الذي انتشر مؤخرا في عدة بلدان حول العالم، ليلعن مجلس الوزراء تعليق الرحلات احترازياً مع بعض دول الجوار" العراق والأردن" أفراداً ومجموعات, بما فيها السياحة الدينية لمدة شهر، والدول التي أعلنت حالة الجائحة لمدة شهرين واجراء الحجر الصحي الاحترازي لمدة 14 يوماً للقادمين من هذه الدول للتأكد من سلامتهم الصحية، قبل أن تخطو وزارة النقل الخطوة الأولى بتوقف الرحلات الجوية من وإلى الدوحة حتى إشعار آخر بيوم واحد.

وصدر أول إعلان عن أول اشتباه بحالة كورونا عن وزارة الصحة بأن نتائج التحليل المخبري للحالة المشتبهة بفيروس كورونا الموجودة بالعزل في مشفى المواساة سلبية في 10 آذار2020 ، بموزاة تدرج الفريق الحكومي ومعه مجلس الوزراء بإجراءات التعامل مع الفيروس بدءاً من تعليق الدوام في الجامعات والمدارس والمعاهد التقانية العامة والخاصة لدى كل الوزارات ابتداء من يوم 14-آذار 2020 وتخفيض نسبة دوام العاملين في مؤسسات القطاع العام الإداري إلى حدود 40 بالمائة، وصولاً إلى قرار حظر التجول حتى السادسة مساء الذي دخل حيز التنفيذ في 25 آذار قبل قرار منع تنقل المواطنين من الساعة الثانية ظهر 27 آذار بين الريف والمدن وتبعه مجلس الوزراء بحظر التجول بين المحافظات اعتبارا 31 الشهر نفسه، ولاحقاً في الثاني من نيسان قرر الفريق الحكومي المعني باستراتيجية التصدي لكورونا حظر تجوال يومي الجمعة والسبت من كل أسبوع من الـ 12 ظهراً حتى الـ 6 صباحاً

وتتالت حالات الإصابة لكن بأعداد قليلة إلى أن اتخذت الحكومة في 25 أيار 2020 قرارات تتعلق بتخفيف بعض الإجراءات التي فرضتها في آذار السابق لمنع تفشي "كورونا"، منها إلغاء حظر التجول الليلي المفروض بشكل كامل، والسماح بالتنقل بين المحافظات، وسمحت باستخدام وسائل النقل الجماعي، كما سمحت وزارة السياحة باستئناف نشاط الحفلات والمناسبات ضمن المنشآت السياحية.

لقد أثر الوضع الاقتصادي الضاغط على المواطنين خاصة أن الغالبية منهم تعمل بالأجر اليومي، وصعوبة تنقل العمال بين الريف والمدينة على الحالة العامة للمجتمع، فبدأت الحكومة السورية تخفيف هذه الإجراءات تدريجياً حيث أعلنت الحكومة عن عدة إجراءات لتخفيف العزل الصحي المفروض في البلاد، تضمنت إلغاء حظر التجوال الليلي اعتبارا من 26ا أيار وفتح كافة المساجد للصلوات بالإضافة للسماح بالتنقل بين المحافظات، فيما أصدر وزير الإدارة المحلية والبيئة حسين مخلوف قراراً في 22 أيار بالسماح

لكافة المهن التجارية والخدمية المسموح بافتتاحها[5] بالعمل حتى الساعة السابعة مساء بدلاً من الخامسة حتى نهاية عطلة عيد الفطر تبعه قرار وزير السياحة بتاريخ 31 أيار رقم /152/ لعام ٢٠٢٠ والذي تضمن

السماح بافتتاح منشآت الإطعام السياحية بجميع سويات التصنيف اعتباراً من 2020/6/2، على ان تلتزم تلك المنشآت بكافة المعايير والاشتراطات التي أقرتها اللجنة المشتركة المشكلة من وزارات الإدارة المحلية والبيئة والداخلية والسياحة، دون ن تلغي حكومة خميس إمكانية العودة الى الحظر التام والشامل "في حال اقتضت الضرورة" ثم توسع السماح بالتخفيف من إجراءات الحظر للمؤسسات الثقافية ومن ثم التربوية، كما وأقر المجلس "برنامج عمل ميداني" لاستئناف تنفيذ المشاريع الخدمية والتنموية والاقتصادية في جميع المحافظات من خلال متابعة الجولات الوزارية لاستكمال المشاريع قيد التنفيذ وتكثيف التواصل مع الفعاليات الشعبية والمجتمعية والاقتصادية في كل محافظة، إلى أن قرر المجلس اعادة دوام العاملين في جميع جهات القطاع العام اعتباراً من الأول من حزيران مع ضرورة الالتزام بالشروط الوقائية والصحية.

ورافق هذه القرارات حزمة قرارات اتخذتها اللجنة الاقتصادية، حيث أجرى "الفريق الحكومي المعني بإجراءات التصدي لجائحة كورونا " مراجعة وتقييما شاملا لكافة الإجراءات والقرارات الحكومية المتعلقة بالتصدي للفيروس وأهمية عودة "الحياة الاقتصادية" مع التأكيد على التشدد بإجراءات الصحة والسلامة العامة.

وبالنسبة لموضوع السوريين العالقين في الخارج، استمر قرار تعليق استقدامهم الذي بدأ في الثالث عشر من أيار إلى أن أَقرَّ الفريق الحكومي المعني باستراتيجية التصدي للجائحة كورونا في 11 تموز تعديل شروط الدخول الخاصة بالتدابير والإجراءات الاحترازية، بحيث سمح للمواطنين السوريين العالقين في الخارج الدخول عبر المنافذ الحدودية الشرعية مع لبنان خلال 18 ساعة اعتباراً من توقيت إجراء اختبار (PCR) لدى المشافي اللبنانية المعتمدة من قبل وزارة الصحة، على أن يخضع العائدون لحجر منزلي لمدة 5 أيام، بينما يتم نقل من تثبت إصابته بالفيروس بعد إجراء الاختبار إلى مراكز العزل الصحي.

وفيما يتعلق بالداخلين الى القطر بشكل غير شرعي أقرَّ الفريق الحكومي إحالتهم الى القضاء مباشرة ، بعد خضوعهم لإجراءات الحجر .. وذلك منعا لانتشار الجائحة.

وشدد الفريق الحكومي على الاستمرار بمنع إقامة المناسبات الاجتماعية " الافراح والتعازي واستمرار إغلاق الحدائق العامة والنوادي الرياضية والمسابح والمراكز الثقافية والمسارح والمعاهد الخاصة إضافة الى المنشآت السياحية والمتنزهات والمطاعم والمقاهي على ان يتم اجراء مراجعة لواقع الجائحة خلال الأسبوع التالي لاتخاذ قرار مناسب فيما يخص المنشآت السياحية وباقي القطاعات تباعا حسب المتغيرات وتقرر منح الاولوية في "بدل التعطل" للعاملين في المنشآت السياحية.

وفيما يخص الحد من الازدحام في وسائط النقل الجماعي تقرر زج كافة وسائط النقل الجماعي الخاص والعام والموحد في المحافظات والتنسيق مع لجان السير والنقل في كل محافظة لتكثيف وتنظيم عمل وسائط النقل

5 - شمل ذلك كل المهن التي تضمنها قرار الحظر المعمم برقم 1312 تاريخ 2020/4/19

بين الريف والمدن وفي كافة التجمعات السكانية بما يحد من الازدحام وتامين انتقال المواطنين وفق الاشتراطات الصحية والوقائية.

وتم الطلب من اتحادات غرف الصناعة والتجارة والزراعة والحرفيين تشكيل لجان مراقبة خاصة في كل اتحاد للتأكد من التزام المنشآت الخاصة بالمعايير وإجراءات السلامة الصحية، كما ناقش استعدادات وزارتي التربية والتعليم العالي للامتحانات

وتحت وطأة الحاجة وتردي الاوضاع المعيشية وعدم الإعلان عن تفشي الجائحة تراجع الفريق الحكومي عن إجراءات الحظر تدريجياً في النصف الثاني من أيار 2020 وصولاً إلى إعلان إلغاء حظر التجول الليلي المفروض بشكل كامل اعتبارا من 26 أيار ورفع منع التنقل بين المحافظات، تبعه بعد أسبوعين إنهاء كل إجراءات الحظر بفتح المسابح والمطاعم وصالات الأفراح ولاقت القرارات ارتياحاً شعبياً عاماً بعدما كانت الإصابات اليومية أقل من عدد اصابع اليد.

ولم يمض شهر آخر حتى كشف معاون مدير مديرية الأمراض السارية في وزارة الصحة عاطف الطويل، في 19 تموز إن "سوريا تشهد حالة انتشار بؤري للفيروس محصور في العاصمة دمشق وريفها"، مؤكداً أنه من غير الممكن فرض حظر التجوال لأن الفيروس انتشر إضافة إلى الوضع الاقتصادي الذي لا يسمح بذلك، ومن غير المعروف فيما إذا كان استحقاق الانتخابات التشريعية في اليوم ذاته هو من فرض التراخي الحكومي في إعلان الحظر من جديد رغم ان الإجراءات المتخذة في مراكز الاقتراع لم يتم التعامل معها بالجدية المطلوبة، حتى أن إعلان رفع الحجر عن بلدة جديدة الفضل بمحافظة القنيطرة قبل الانتخابات بيوم واحد أثار تساؤلات عن ارتباطه بها.

وعادت إجراءات الحظر بعد الانتخابات التشريعية بأيام مع إعلان وزارة الاوقاف تعليق صلوات الجمعة في مساجد دمشق وريفها ومن ثم تعليق صلوات العيد فيهما.

ثانياً- الإدارة المحلية

منذ بداية الحديث عن الخطة السورية للتصدي لكورونا لوحظ قيام كل محافظة بتجهيز أماكن للحجر الطبي، بعدما كلفت الحكومة الوزارات المعنية والمحافظين إصدار التعليمات المواكبة للإجراءات الاحترازية التي تضمن استمرار عمل المؤسسات الخدمية والمنشآت الإنتاجية العامة والخاصة في 28 آذار، وذلك في تفعيل لقانون الإدارة المحلية رقم 107.

وكان المهندس عماد خميس رئيس الوزراء آنذاك قد أصدر تعميماً للمحافظين في 21 آذار تضمن الطلب منهم اتخاذ القرارات اللازمة لإغلاق الأسواق والأنشطة التجارية والخدمية والثقافية والاجتماعية وذلك بهدف تقليص حركة المواطنين في الأسواق وغيرها من الأماكن العامة إلى أدنى حد ممكن حرصاً على السلامة والصحة العامة.، كما طلب مجلس الوزراء من وزير الإدارة المحلية تتبع يومي لعمل المحافظين، فترأس وزير الإدارة المحلية حسين مخلوف في الرابع من نيسان،"اجتماعا إلكترونيا" مع المحافظين هو الأول من نوعه في سوريا نتيجة الإجراءات الاحترازية من كورونا، ناقشوا خلاله خطوات "تنفيذ إجراءات الفريق الحكومي المكلف

بمتابعة التدابير والإجراءات والقرارات المختلفة لمواجهة التداعيات القائمة والمحتملة لانتشار وباء فيروس كورونا".

وتكرر التفويض للمحافظين مع تولي حسين عرنوس[6] الحكومة خلفاً لخميس حيث طلب الفريق الحكومي من المحافظين متابعة تنظيم التجمعات الدعائية لمرشحي مجلس الشعب وعملية إدلاء الناخبين بأصواتهم في المراكز الانتخابية بما يضمن الحد من الازدحام وتحقيق التباعد المكاني، وكلف وزارتي الصحة والإدارة المحلية تجهيز مركزين للحجر الصحي بريف دمشق ليكونا جاهزين في أسرع وقت ممكن.

ومن بين القرارات التي اتخذها المحافظون إصدار محافظة طرطوس قراراً يقضي بمنع التجول على الكورنيش البحري اعتباراً من الثاني من نيسان 2020 الساعة الثانية ظهراً وحتى إشعار آخر، بينما أصدرت محافظة دمشق بعدها بيومين فقط قرارا منعت بموجبه التجول والتنزه في منطقة الربوة ومحيط حديقة الجاحظ، وازاه في اليوم نفسه إلزام محافظة حلب سائقي السيارات وجميع العاملين في القطاعات الحكومية /المصارف /مجلس المدينة /سادكوب/الصحة /التجارة الداخلية/ وأصحاب المحال والفعاليات المرخص لها العمل بفتح محالها بارتداء الكمامات والقفازات خلال العمل.

على المستوى المحلي أيضاً نشطت بعض لجان التنمية المحلية التي نص على تشكيلها القانون 107 والموجودة منذ عام 2017، حيث كان هناك ضغط باتجاه الاستجابة المحلية، **وهذه الفكرة كانت تعتبر توجهاً جيداً بالنظر لحالة هذه** الجائحة ، وكان من المفترض الوصول لمرحلة الحجر على مستوى الأحياء لكن لم تحظ آليات التطبيق بالشرح الكافي للجمعيات والمنظمات أولاً، وللناس ثانياً، لذا حصلت ارتباكات وضغوطات أثناء البدء بالعمل واختلاط في الأدوار رغم الشراكات التي تواجدت في مناطق كثيرة بين بعض الجمعيات لتوزيع المعقمات بالتنسيق مع مختار الحي، كما حصلت الإرتباكات خلال منح البيانات والمتابعة والإشراف من مكتب التنمية في المحافظة، ولوحظ أيضاً حضور حزب البعث في الساحة فقد طلبت الشعب والفرق التابعة للحزب إرسال متطوعين للانضمام إلى حملة الاستجابة الحكومية[7].

ففي محافظة حمص مثلاً تم تشكيل خلية لمحاربة الفيروس بقيادة المحافظ وهذه اللجنة كانت تجتمع يومياً ونتج عنها الكثير من القرارات مثل الإغلاقات وحظر التجول ومنع التجمعات بمساعدة لجان الأحياء والمخاتير إلى جانب مجموعة من المتطوعين من الشباب، بينما كانت الجهات الأمنية وقوى الأمن الداخلي في المحافظة في حالة استنفار دائمة لمراقبة حظر التجول والقبض على الداخلين إلى البلاد بطريقة غير شرعية، باعتبار أن المحافظة حدودية.

كانت لجان الأحياء في حمص مستعدة دائماً سواء لتأمين لوازم المواطنين أو لنقل المرضى إلى المشافي، كما شارك المجتمع المحلي في المحافظة من خلال جمع التبرعات وتوزيع سلل غذائية (حوالي 1500 سلة)، وساهم

---

[6] - في 2020/06/11 أصدر الرئيس السوري بشار الأسد، مرسوما بإعفاء رئيس مجلس الوزراء عماد **خميس** من منصبه، وتكليف وزير الموارد المائية حسين **عرنوس** بمهام رئيس الحكومة إضافة إلى منصبه.

[7] - حركة البناء الوطني "رصد التفاعلات الحكومية والمجتمعية في معرض الاستجابة لأزمة وباء كورونا" تقرير الجلسة السادسة والعشرون من مشروع #الأربعاء السوري التي عقدت في 22 نيسان 2020 عبر منصة إلكترونية وضمت ناشطين من مختلف المناطق من بينها مناطق شهدت الحظر الكامل مثل منين والسيدة زينب بريف دمشق، للمزيد انظر رابط التقرير:

متبرعون بتقديم معقمات ومطهرات ومستلزمات طبية، إضافة إلى أن المجالس المحلية لعبت دوراً كبيراً مع لجان الأحياء من خلال حملات التوعية وتعاونت مع المجتمع المحلي ومع المتبرعين والمبادرات الخيرية.

كان هناك دور لافت للكنيسة مع المجتمع المحلي في منطقة وادي النضارة من حيث جمع التبرعات وتوزيع المساعدات والسلل الغذائية والطبية، لكن المشكلة المتمثلة بطريقة التجمع على المؤسسات الاستهلاكية والصرافات بقيت على حالها.

وفي بلدة تل منين بريف دمشق جاء قرار اللجنة الحكومية بحجر البلدة متأخراً وناتجاً عن وفاة سيدة بعد وصولها إلى المستشفى وقد تبين أنها مصابة بمرض كورونا، وقد سبب هذا التأخر مشكلة اجتماعية واضطرابات وتخوف في المنطقة، بعدها سارعت السلطات في محاولة احتواء الوضع وتفادي انتشار المرض من خلال فحص جميع أقرباء السيدة المتوفاة وإغلاق بعض الأبنية بشكل كامل مع الحرص على تلبية احتياجات سكانها لضمان عدم مغادرتهم لمنازلهم[8].

أما في منطقة السيدة زينب بريف دمشق جاءت قرارات الإغلاق متأخرة أيضاً حيث شهدت المنطقة وفود أعداد كبيرة من السياح في الفترة الأخيرة من البلاد التي انتشر فيها المرض مثل إيران والعراق ولبنان، وبعضهم كان حاملاً للفيروس، والمعلوم أن هذه المنطقة مزدحمة جداً ومستوى النظافة فيها متدني جداً لذا فإن المخاطرة بانتشار الفيروس فيها كانت عالية جداً[9].

بالنسبة لمدينة جرمانا تم تجهيز مركز للحجر الصحي فيها لاستقبال الحالات المشتبه بإصابتها، وعملت الجهات المعنية إلى عزل مناطق سكن المشتبه بإصابتهم وفحص جميع من هم على اتصال بهم، ووزعت مبادرات شبابية تطوعية سلالاً غذائية وصحية ووسائل حماية ووقاية للناس، كذلك زود مدخل المدينة بجهاز تعقيم الكتروني لتعقيم السيارات، وقد التزم المواطنون بالقرارات لمدة لم تتجاوز الأسبوع وبعدها بدأت تظهر الخروقات لحظر التجول ولفتح المحلات التجارية في المدينة.

وفي السويداء قامت مجالس البلدات ببعض النشاطات البسيطة التوعوية بالمشاركة مع الهلال الأحمر العربي السوري، كما شاركت بعض فرق العمل المدني بإغاثة المنقطعين عن العمل، لكن كل هذه الفعاليات كانت محدودة الأثر بسبب غياب التمويل.

وفي اللاذقية برز أهم نموذج للعمل المحلي عندما اتخذت السلطات في المحافظة، قرارات لم تكن مركزية، تتعلق بتوزيع مادة الخبز ، فبهدف تخفيف الازدحام عمدت المحافظة إلى ربط البطاقات الذكية المخصصة للأسر بالأفران ومعتمدي مادة الخبز، مع بداية الحظر، ولاقى هذا النموذج استحساناً مركزياً غير معلن، تبعه إعلان حكومي بالتفكير بتوزيع الخبز عبر البطاقة الذكية ثم جرى تطبيق الامر فعلاً في محافظة دمشق دون أن تستمر اللاذقية به.

---

[8] - حركة البناء الوطني "رصد التفاعلات الحكومية والمجتمعية في معرض الاستجابة لأزمة وباء كورونا" تقرير الجلسة السادسة والعشرون من مشروع #الأبعاد_السوري التي عقدت في 22 نيسان 2020 عبر منصة إلكترونية وضمت ناشطين من مختلف المناطق من بينها مناطق شهدت الحظر الكامل مثل منين والسيدة زينب بريف دمشق، للمزيد انظر رابط التقرير:

www.

[9] - المرجع السابق نفسه

ثالثاً- الوضع الإقتصادي وحماية المستهلك

رافق القرارات الحكومية المتلاحقة المتعلقة بالحظر منذ البداية حزمة قرارات اتخذتها اللجنة الاقتصادية في الحكومة أقرتها الأخيرة منذ 18 آذار كان من أهمها **إعفاء مستوردي المواد الغذائية والمواد الأولية اللازمة للصناعات الغذائية والمنظفات والمعقمات من مؤونة الاستيراد ولمدة ثلاثة أشهر وإعفاء أصحاب الفعاليات السياحية والمنشآت المتضررة نتيجة الإغلاق من الضرائب عن شهري آذار ونيسان مقابل الاستمرار بدفع رواتب العاملين فيها.**

كما أكد **وزير المالية** مأمون حمدان أنه لن يكون مسموحاً لأي منشأة صناعية مرخصة التوقف عن العمل والإنتاج خلال الفترة الحالية حيث يتم تطبيق إجراءات احترازية للتصدير جراء فيروس كورونا، بينما عمم خميس على اتحادات غرف الصناعة والتجارة والزراعة والسياحة والحرفيين وجميع الاتحادات الاقتصادية والمهنية **بالحفاظ على حقوق العاملين ومكتسباتهم** ، إلى جانب حل مشكلة توزيع الرواتب باعتماد مجلس الوزراء خطة وزارة المالية **لتنظيم آلية لدفع الرواتب** نهاية آذار بعدما تسبب تعميمها بفوضى عارمة على اعتبار أن يوم الأحد 27 آذار هو آخر موعد لاستلام الرواتب، وكان آخر القرارات وكان آخر القرارات **إيقاف تصدير** مواد البقوليات والألبان والأجبان والبيض والكلور وماء الجافيل، والسماح للمؤسسة السورية للتجارة باستيراد العجول.

وتمت الموافقة لوزارة الصناعة ببيع كامل إنتاج منشآتها الغذائية للمؤسسة السورية للتجارة لتوفيرها للمواطنين في صالات المؤسسة المنتشرة في كافة المحافظات بأسعار مناسبة.

ومع بداية الحديث عن كورونا أيضاً، شهدت جميع المناطق والمدن والمحافظات موجات غلاء خانقة في الأسعار ، وفي بعض الأماكن كانت نسبة الارتفاع 100 في المئة أي أن الأسعار تضاعفت فعلياً، وفق ما هو مبين في الجدول رقم (1)، حيث ارتفعت أسعار بعض **المواد الغذائية بنسب تصل إلى 75% خلال شهر**، وبلغت ذ ر و ة ارتفاع الأسعار بعد أيام من دخول قانون قيصر حيز التنفيذ في 18 تموز قبل أن تتراجع بشكل طفيف أواخر تموز، وقد حاولت الحكومة التخفيف من وطأة الإرتفاعات بزيادة المواد الممنوحة عبر البطاقة الذكية والإعلان المستمر عن لوائح الاسعار وكذلك الإعلان عن الضبوط التموينية اليومية، إلا أن كل هذه الإجراءات بدت عاجزة عن التأثير في السوق.

فبالنسبة لارتفاع أسعار المواد الغذائية سجلت منتجات اللحوم والحليب معدل زيادة 97 في المائة بين شباط 2019 ونيسان 2020 (الشكلان -) بينما سجل ارتفاع أسعار المنتجات النباتية 80 في المائة، وازدادت أسعار اللحوم الحمراء بنسبة متوسطها 131 في المائة، مقارنة مع زيادات متوسطها 100 في المائة للحوم البيضاء، و 92 في المائة للأرز، و 150 في المائة للزيوت النباتية، على حين كانت أسعار السوق الرسمية التي تنشرها وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لا تمثل الأسعار الحقيقية التي يبيع بها تجار التجزئة، إذ يحسب هؤلاء التجار الأسعار على أساس الأسعار اليومية للعملات الأجنبية في السوق غير الرسمية[10].

---

10 - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) **"أثر جائحة فيروس كورونا المستجد على الأمن الغذائي في الجمهورية العربية السورية" بحث غير منشورة، 9 حزيران 2020.**

المدينة/ البلدة	السلعة	كانون الأول 2019	كانون الثاني 2019	شباط 2020	آذار 2020
دمشق	1 ليتر زيت نباتي	950	1150	1250	2800
	1 كلغ سمنة	950	1160	1500	2500
	طبق بيض	1200	1450	1650	2500
	ليتر حليب	300	400	400	600
	ربطة خبز	50	50	50	50
	1 كلغ رز	550	650	850	1200
	1 كلغ برغل	350	415	485	600
	1 كلغ سكر	375	400	520	1000
	1 كلغ طحين	210	265	315	800
	بطاطا	450	450	400	300
	لحم عجل	6000	7500	8000	11000
	لحم خروف	8000	9000	9500	11500
	دجاج				
	ليتر مازوت	385	400	400	400
	جرة غاز	2700	2700	2700	2700
	ليتر بنزين	450	450	450	450
	إيجار منزل	75000	75000	100000	100000
	كمامة	25	50	350	350

الجدول رقم (1) لائحة ببعض الأسعار بشكل وسطي في مناطق سيطرة الحكومة السورية خلال أزمة كورونا

(حركة البناء الوطني- فريق البحث)

خلال هذه المرحلة كانت المؤسسات التجارية الحكومية والخاصة عاجزة تقريباً عن تأمين الحاجات الأساسية للمواطنين التي شهدات ارتفاعاً حاداً في مستوى الطلب تحت وطأة المعلومات الواردة من بلدان أخرى[11]، كما شهدت المناطق المختلفة أزمة توزيع في مادة الخبز[12].

وقد تسبب انتشار الجائحة بانخفاض في سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأميركي بنسبة وصلت إلى 22% في شهر واحد (من 1,000 ليرة في شباط 2020 إلى 1,280 ليرة في آذار 2020)

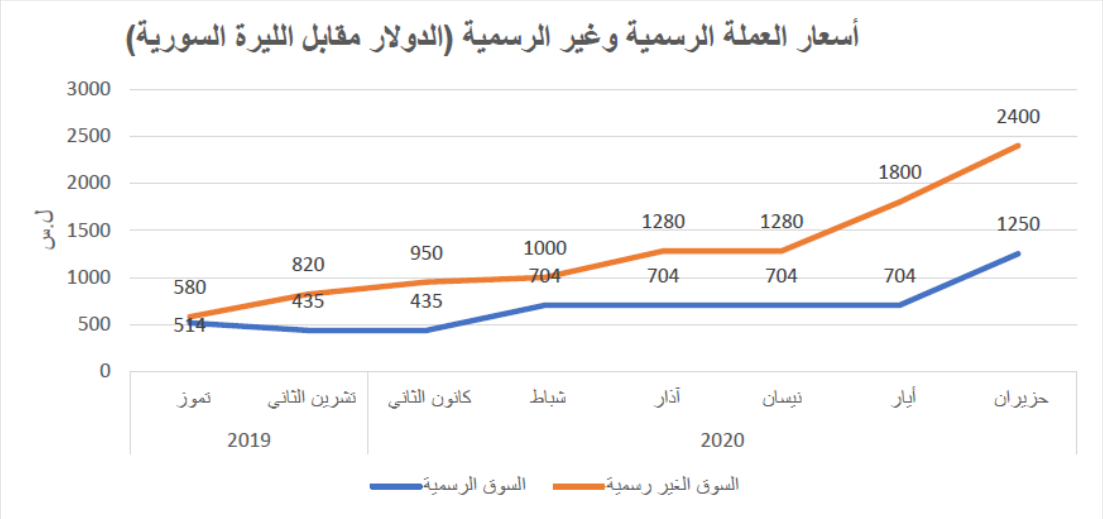

الشكل رقم (1) أسعار العملة الرسمية وغير الرسمية في سورية (الدولار مقابل الليرة)

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الإسكوا)

وإزاء الحالة المستجدة استنفرت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لتلبية الطلب المتزايد فزادت من عدد السيارات الجوالة لتوزيع المواد في الأرياف ، وتصدت لأزمة الخبز بتوزيعه على «البطاقة الذكية» منذ العاشر من نيسان، مع إعلان نيتها توزيع المواد التموينية عن طريق المعتمدين وهو ما لم يتم حتى تاريخ إعداد هذا البحث، لكن اتسع نشاط السورية للتجارة بشكل أفقي وبشكل لافت جداً.

وبالنظر للشكلين رقم (2) ورقم (3) يمكن ملاحظة ارتفاع اسعار المواد الاستهلاكية بين شباط 2019 وشباط 2020 بشكل لافت وصل أحياناً إلى 100 بالمائة.

[11] - لاحظ فريق البحث فراغ عدد من مؤسسات الشركة السورية للتجارة فراغاً تاماً خلال الأيام الأولى للحظر، وإغلاق عدد كبير من المحلات التجارية في مناطق مختلفة وإحجام باعة عن البيع للعمل على حفظ ما يملكون لمنازلهم مخافة التعرض لحظر طويل الأمد.

[12] - حركة البناء الوطني "رصد التفاعلات الحكومية والمجتمعية في معرض الاستجابة لأزمة وباء كورونا"، مرجع سابق

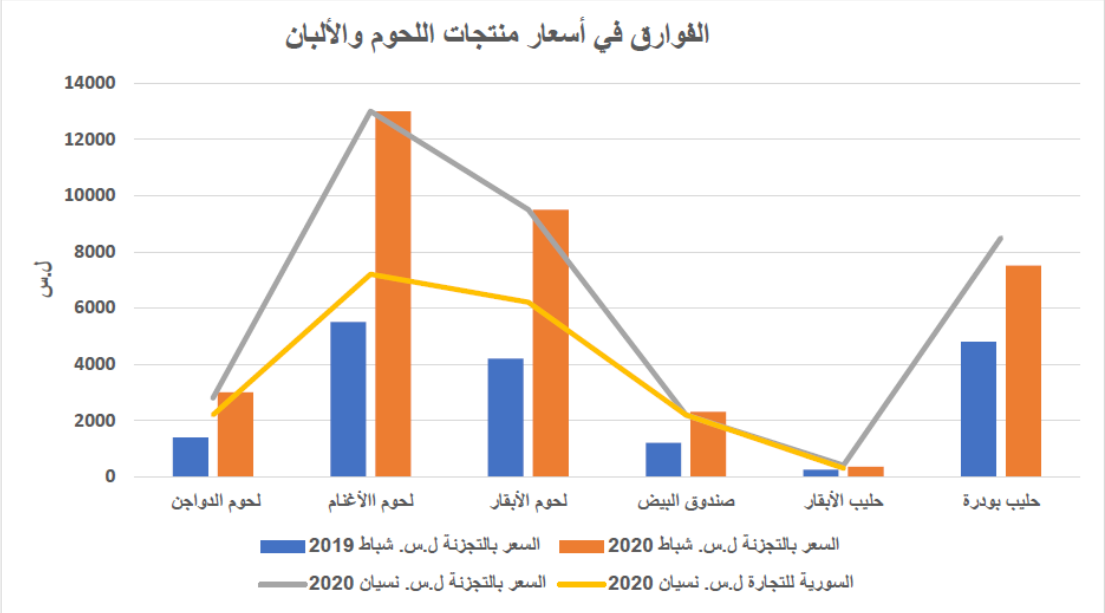

الشكل رقم (2) الفوارق في أسعار منتجات اللحوم والألبان في شهر شباط عامي 2019 و2020

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الإسكوا)

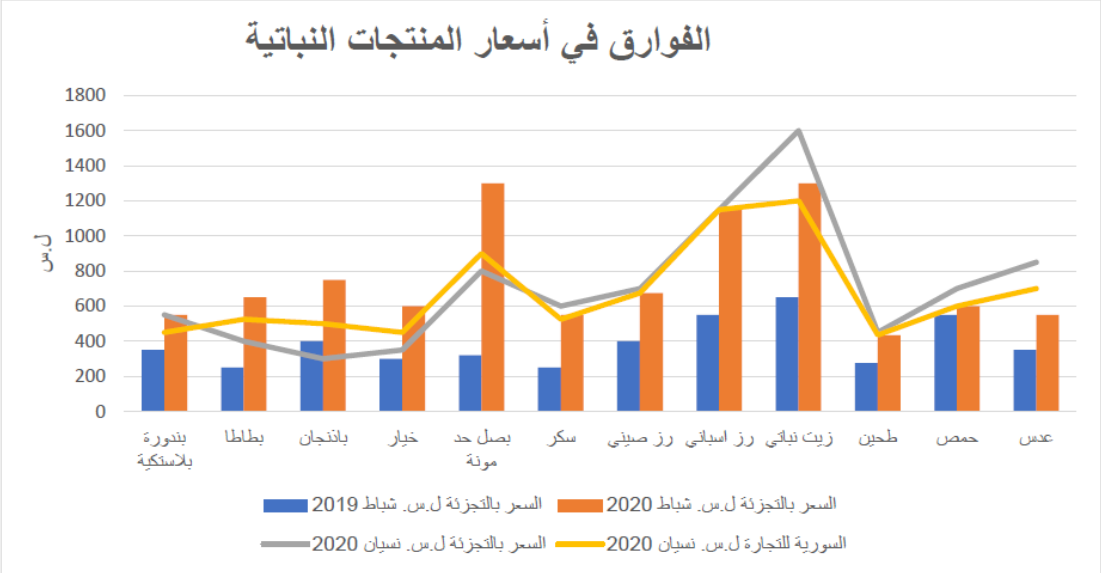

الشكل رقم (3) الفوارق في أسعار المنتجات النباتية في شهر شباط عامي 2019 و2020

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الإسكوا)

ومع ارتفاع أسعار المعقمات الكحولية ومنظفات الكلور طلب الفريق الحكومي من المعامل في المناطق الصناعية مضاعفة إنتاجها من الكمامات والعمل لثلاث ورديات، كما طلب المصرف المركزي تشميل قروض ذوي الدخل المحدود في تأجيل سداد الأقساط ، ورفعت المصارف سقف السحب إسبوعيا لتفادي الازدحام .

عانت البلدات التي خضعت للحجر الصحي مثل بلدة منين قلة الموارد حيث لم تكن المواد الغذائية والخضار التي يتم إدخالها إلى المدينة كافية لتلبية حاجة السكان فضلاً عن أن الجمعيات الخيرية كانت تشتري كميات

كبيرة منها لتوزيعها على المحتاجين، وهذا تسبب في ارتفاعات في الأسعار وضيق خانق في الحياة اليومية للناس، وقلة المعروض أمام العامة من المواد الغذائية لا سيما الخضروات[13].

من جهة أخرى فرض إغلاق الحدود مع لبنان ومعبر نصيب مع الأردن ضغوطاً متزايدة أثرت على حركة البضائع واحتياجات الناس، بالإضافة لانشغال الدول الداعمة للحكومة السورية بمواجهة الجائحة حيث تعتبر روسيا وإيران من الدول الأكثر تضرراً من الفيروس مما يوحي بشح المساعدات المقدمة من تلك الدول للحكومة السورية خاصة المتعلقة منها بالقمح والمحروقات، الأمر الذي أضعف القوة الشرائية للمواطنين، خاصة مع تراجع قيمة الليرة السورية، ومانتج عن ذلك من تبعات متعلقة بالوضع الاقتصادي والاجتماعي والاستعداد المجتمعي لمواجهة الفيروس.

رابعاً- الإجراءات الصحية والتربوية

يعد القطاع الصحي من القطاعات المثقلة بالتكاليف في سورية حتى من قبل الأزمة بسبب مجانية التداوي في المشافي العامة التي تتبع لوزارتي التعليم العالي والصحة، حتى أن سورية كانت مقصداً لمواطني دول الجوار للتداوي في مشافيها، كما أن بعض المناطق تفتقر إلى القدرة والإمكانيات المطلوبة للاستجابة للتحديات التي يطرحها انتشار فيروس كورونا، وفي ظل الحرب تداعت المنظومة الصحية وبنيتها التحتية الأساسية في سوريا أكثر من ذي قبل، إذ تفيد بيانات الأمم المتحدة أنه بحلول نهاية العام 2019 كانت ما نسبته فقط 64% من المستشفيات و52% من مراكز الرعاية الصحية الأولية في سائر أنحاء سوريا تعمل بكامل طاقتها، وغادر ما يقارب 70% من العاملات والعاملين في قطاع الصحة في سوريا عملهم، وانطلاقاً من ذلك تُقدِّر المنظمة الدولية عدم قدرة سورية على مواجهة أي وباء.

ومنذ بداية التعاطي الحكومي مع الفيروس في الاول من آذار وحتى 17 نيسان أجرت وزارة الصحة حجراً على 2115 شخصاً بقي منهم 217 في الحجر ووصل عدد المصابين خلال تلك المدة إلى 42 شفي منهم 6 بينما توفي ثلاث حالات فقط، وذلك خلال شهر وعشرة أيام من الإعلان عن أول إصابة[14]، على حين بلغ عدد مراكز الترصد الوبائي 1126 مركزاً[15]

وأقامت الوزارة تسعة عشر مركز حجر صحي، وأربعة عشر مركز عزل طبي في جميع المحافظات، كما أشرفت مع وزارتي النقل والداخلية على تعقيم المطارات والمرافئ.

ورغم أن وزارة الصحة كانت تجري يومياً ما يصل إلى 100 تحليل لمشتبهين بكورونا إلا أنها، أي الوزارة، تأخرت حتى التاسع من نيسان من العام نفسه حتى وضعت دليل توعية للتصدي للجائحة لتطبيقه ضمن المؤسسات الصحية، رغم أنها وضعت بروتوكولاً طبياً مع "التعليم العالي" للتصدي للفيروس

---

[13] - جلسة اولى

[14] - كان الإعلان عن اول إصابة في في 27 آذار

[15] - جريدة الثورة " وزارة الصحة 2115 شخصاً خضعوا للحجر الصحي بقي منهم 217 في الحجر حالياً" في 18 نيسان 2020

وسمحت الوزارة لبعض المشافي كالمواساة بالشراء المباشر لمواد التعقيم والكمامات ووسائل الوقاية ، بينما أعلنت وزارة المالية أنها تنسق معها لتسريع عمليات التمويل اللازمة لدى مختلف الجهات وخاصة المشافي والمراكز الطبية

في المقابل قدمت الحكومة حوافز مادية للفرق الطبية المعنية بمواجهة الجائحة على حين أعلن نقيب الأطباء تقديم حوافز مادية للأطباء المقيمين في المشافي، واستقبلت مساعدات من الصين وروسيا تتعلق بإجراء الفحوصات لكشف الفيروس.

جاءت إصابة شخص يعمل سائق على خط سورية – الأردن في 4 حزيران كنقطة تحول جديدة في انتشار الفيروس توازت مع ارتفاع عدد الإصابات إلى 125 إصابة. وبما أن سائق الشاحنة من بلدة رأس المعرة في ريف دمشق فقد شكل ذلك امتحاناً للمنظومة الصحية ولإجراءات الوقاية إذ سرعان ما تم تسجيل 16 إصابة جديدة بفيروس كورونا في بلدة رأس المعرة لأشخاص مخالطين للسائق وارتفعت الإصابات المسجلة إلى 141.

وعادت الوزارة في 14 تموز لتصدر بياناً جديداً أعلنت فيه ارتفاع مؤشر خطر العدوى بكوفيد إلى 183 خلال أقل من أسبوعين وتوسع انتشار المرض أفقياً وعمودياً، وركزت الوزارة في بيانها على وصفته بـ " "التراخي في الالتزام بالإجراءات الوقاية والاحترازية لاسيما في أماكن التجمعات والأسواق".

وسجلت سورية حتى تاريخ 14 تموز 417 إصابة بفيروس كورونا منها 262 حالة نشطة و 136 حالة شفاء و19 حالة وفاة .

ومع اقتراب موعد انتخابات_مجلس_الشعب دعت الوزارة إلى التزام الجميع بإجراءات الوقاية خلال حملات الدعاية_الانتخابية وشددت على ضرورة الالتزام بتحقيق شروط التباعد_المكاني وتجنب الازدحام وإتباع الشروط الصحية.

أما في قطاع التربية فقد تماشت وزارتا التعليم العالي مع القرار الحكومي بتعليق الدوام ولكن التربية سارعت إلى إعلان خطة لتعويض الفاقد التعليمي للطلاب، واعتمدت على القناة التربوية الفضائية والمنصة التربوية السورية وساهمت وزارة الإعلام معها بمنح بث القناة الرياضية الأرضية للقناة التربوية، قبل أن تخصص التربية مراكز طوارئ للاستشارات الطبية وأرقاماً ساخنة للرد على الاستفسارات حول فيروس كورونا كما قدمت تسهيلات للطلاب تتعلق بإجراءات التسجيل لامتحانات الشهادات العامة بصفة بحث حرة.

وبدا لافتاً ان وزارة التربية نقلت عن وزارة الصحة ومنظمة الصحة العالمية أنهما أبلغتاها بعدم جدوى الكمامات والقفازات في منع انتقال الفيروس لذلك جرت امتحانات الثانوية العامة في النصف الأول من شهر تموز وسط إجراءات لم تكن احترازية بالكامل، وإن أعلنت حرصها على ذلك.

ويلحظ الجدول رقم (2) التالي توزع بيانات الإصابة حسب الفئة العمرية والمحافظة ومصدر العدوى.

الفئة العمرية	ذكر	أنثى
0-9 سنوات	10	9
10-19 سنة	17	24
20-29 سنة	28	22
30-39 سنة	32	27
40-49 سنة	23	27
50-59 سنة	28	24
60-69 سنة	38	22
70-79 سنة	12	9
أكثر من 80 سنة	2	4
المجمل	190 ذكر	168 أنثى

حالات مرض كوفيد-19 في سوريا بحسب مصدر العدوى	
مصدر العدوى	الحالات
خالط حالة مؤكدة	97
غير معروف	154
قادم من خارج البلاد	25
تماس مع زائر أجنبي	1
مسح عشوائي	1
مكان العمل	1

جائحة فيروس كورونا في محافظات سوريا 2020			
محافظات سوريا	الحالات المؤكدة	المتعافون	الوفيات
المجموع	496	144	25
محافظة ريف دمشق	132	54	3
محافظة دمشق	260	78	20
محافظة درعا	7	1	0
محافظة حلب	30	0	1
محافظة الرقة	0	0	0
محافظة السويداء	6	2	0
محافظة دير الزور	0	0	0
محافظة حماة	10	0	0
محافظة الحسكة	0	0	0
محافظة حمص	5	1	0
محافظة إدلب	0	0	0
محافظة اللاذقية	11	1	0
محافظة القنيطرة	34	0	1
محافظة طرطوس	1	1	0

بيانات الإصابات حتى ٦ تموز ٢٠٢٠

المصدر: ويكيبيديا نقلاً عن وزارة الصحة السورية

الجدول رقم (2) بيانات الإصابات في كوفيد 19 في سوريا (ويكيبيديا)

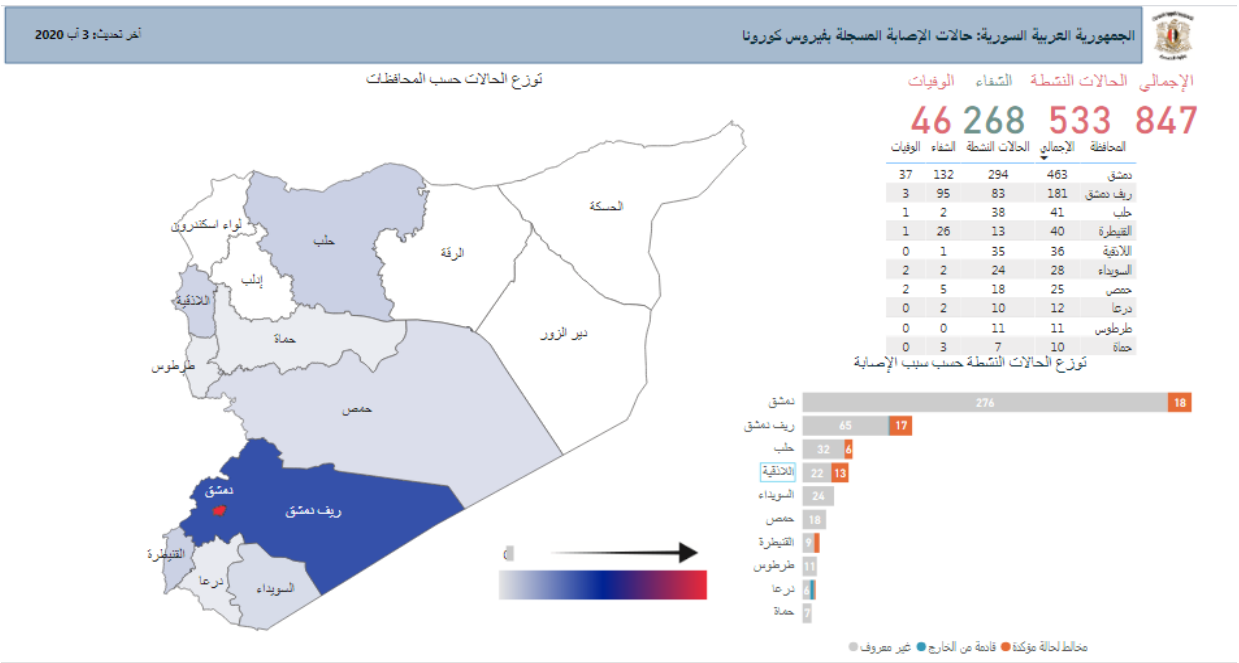

الشكل رقم (4) توزع حالات الإصابة المسجلة بكورونا على المحافظات

المصدر: وزارة الصحة السورية[16]

أما تطور الخط البياني للإصابات فقط جاء وفق الآتي

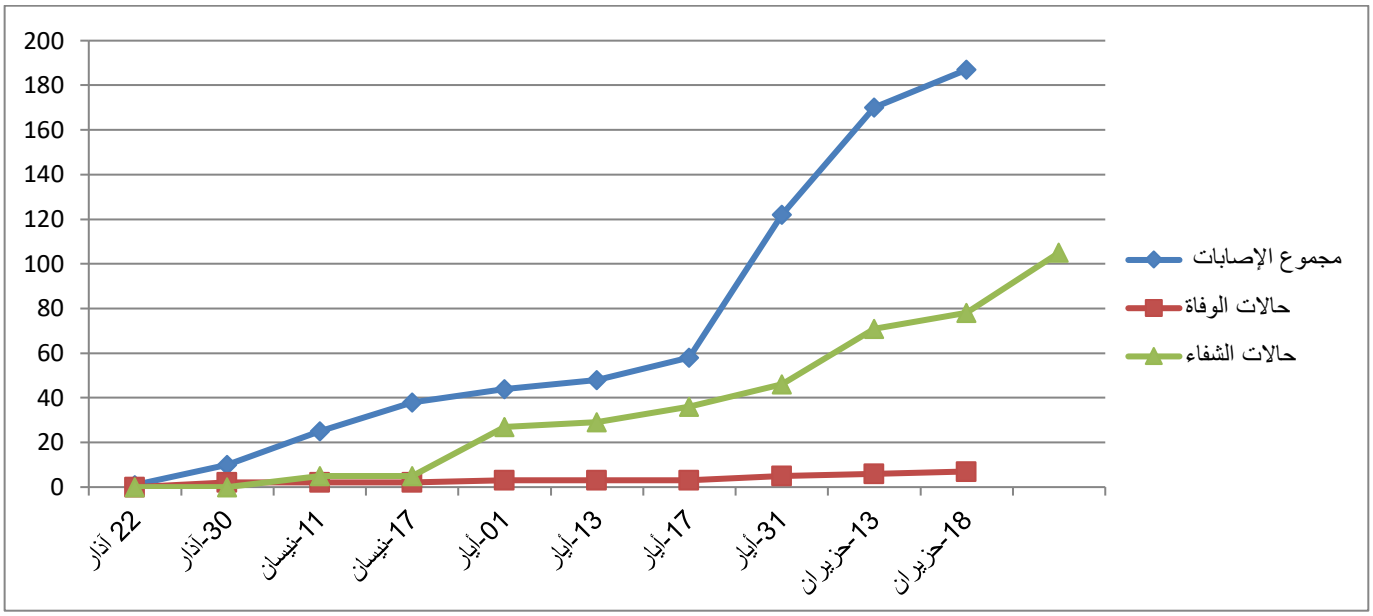

الشكل رقم (5) مخطط بياني لاصابات كورونا في سورية (حركة البناء الوطني – فريق الرصد)

	مجموع الإصابات	حالات الوفاة	حالات الشفاء
22 آذار	1	0	0
آذار-30	10	2	0
نيسان-11	25	2	5
نيسان-17	38	2	5
أيار-01	44	3	27
أيار-13	48	3	29
أيار-17	58	3	36
أيار-31	122	5	46
حزيران-13	170	6	71
حزيران-18	187	7	78

[1616] - الموقع الإلكتروني لوزارة الصحة السورية، تاريخ العودة 2020/8/3، على الرابط:

https://app.powerbi.com/view?r=eyJrIjoiNTA0NWMxZmYtMDJiMC00ZWU0LTllNTktZTViZjYwYThjZmUzIiwidCI6ImY2MTBjMGI3LWJkMjQtNGIzOS04MTBiLTNkYzI4MGFmYjU5MCIsImMiOjh9&fbclid=IwAR2sdJgeMcYgezrTShcyrA3HZmqUB2_cx2PIcJguaWJQ3Rb7RRht-3EquyM

حزيران-30	279	9	105
تموز-13	417	19	136
تموز-24	608	35	184
تموز-31	757	43	237

جدول رقم (3) يوضح بالأرقام تطور الإصابات

يظهر الجدول والرسم البياني أن المرض شهد تطوراً تصاعدياً في النصف الثاني من شهر ايار، وتزامن ذلك مع تخفيف إجراءات الحظر.

خامساً- دوروزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، والمجتمع المدني

كان من اللافت جداُ تأخر استجابة الوزارة حتى 25 آذار عندما طلبت من الجمعيات والمؤسسات الأهلية ضمن محافظاتهم اتخاذ التدابير الاحترازية من أي مخاطر محتملة لفيروس كورونا واستنفار مراكزها الطبية والصحية والمستشفيات لدعم جهود وزارة الصحة

وأكدت الوزارة على تنسيق وتنظيم عمل ومساهمات الجمعيات والمؤسسات الأهلية والمبادرات والفرق التطوعية في إطار الاستجابة والتدابير الاحترازية على مستوى المحافظة ، بما يحقق توزيع الخدمات بشكل متكامل دون ازدواجية أو تضارب، للوصول بالخدمات لأوسع شريحة ممكنة من المواطنين وعلى أوسع نطاق جغرافي، وبما يشمل جميع الخدمات الاساسية (غذائية- غير غذائية- صحية- مستلزمات الصحة والوقاية- خدمة مركز حجر صحي)، بحيث يناط بالمديريات تنظيم الأدوار بين هذه الجهات، بما يدعم الجهود الحكومية في اطار التدابير الاحترازية المتخذة، والتنسيق مع المحافظين والمديرين الفنيين على مستوى المحافظة لهذه الغاية، وموافاة الوزارة بتوزيع الأدوار والمساهمات و بتقرير اسبوعي عن أعمال الاستجابة المنفذة وفق النموذج الذي زودت به الوزارة مديرياتها بهذا الشأن .

وضمن الإجراءات الاحترازية المتخذة في الوزارة لاسيما لدى مراكز ومعاهد الرعاية الاجتماعية التابعة للوزارة، أو مراكز الرعاية الاجتماعية والدور التابعة للجمعيات والمؤسسات الأهلية، حيث تستلزم الإجراءات الوقائية جملة من التدابير التي تمكن من ضمان الحد المناسب من سلامة النزلاء من اي مخاطر محتملة لانتشار الفيروس.

وطالبت بتأمين كامل التجهيزات والمستلزمات الضرورية لغرف الحجر الصحي، سواء من موازنات المديريات أو بالتعاون مع الجمعيات والمؤسسات والمنظمات الدولية،

وفي 28 نيسان أنجزت الوزارة فريق الحماية الاجتماعية على نحو عاجل، ورشح عنها "المخطط التدفقي لخطة الاستجابة الانسانية الطارئة لتصدي لفيروس كورونا- الحماية الاجتماعية"، لتعلن في السابع من نيسان عن إنجاز فرق العمل لسير الاسر الاكثر تضررا، لتطلق في 12 نيسان القناة الرقمية الخاصة بالمستهدفين بالحملة

الوطنية للاستجابة الاجتماعية الطارئة، وخصصت بالتوازي حساباً مصرفياً خاصاً لاستقبال المساهمات الداعمة من الداخل والخارج

وبعد رفع إجراءات الحظر ورغم عودة انتشار الفيروس في شهر أيار إلا أن الوزارة غابت تماماً عن الساحة.

وكان لافتاً ضعف الاستجابة المجتمعية للخطة الحكومية في المرحلة الأولى (1 آذار – 20 تموز) وعدم التعاون معها فقد أظهر استبيان لـ"مركز دمشق للدراسات والابحاث- مداد" حول الفيروس، جرى إعداده خلال فترة الحظر ، موافقة نسبة 45,7 من العينة المدروسة على فكرة مناعة القطيع مقابل 34,3 ممن رفضوا الفكرة وذلك يشير حسب تلك البحث إلى رغبة أكثرية في العودة إلى الحياة الطبيعية رغم المخاطر جراء ذلك، وقد يعود ذلك لما سببته إجراءات الحظر من ضغط مادي ونفسي على أفراد المجتمع، إن ما تؤكده هذه البحث من رغبة أكثرية بمبدأ مناعة القطيع والعودة للحياة الطبيعية يشير إلى الوقع السيء الذي فرضه الفيروس والقبول بمخاطره في مقابل الحصول على لقمة العيش في مؤشر لقساوة المشهد المجتمعي.

بالنسبة للمجتمع المدني والأهلي فقد اندفع الكثير، إن لم يكن كل، المنظمات والفاعلين المدنيين وكذلك الجمعيات والمؤسسات الاهلية إلى حملات إغاثية من بداية حملة التصدي، ولعل ذلك مرده للآثار الاقتصادية للفيروس، ولكن لم تكن ثمة صلات بين النشطاء المدنيين، وقد شارك الجميع في حملات التوعية بشكل مكثف واستخدمت كل الوسائل الممكنة لحض الناس على اتباع سبل الوقاية، لكن هذه الحملات خف بريقها مع إعلان وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل عن القناة الرقمية الخاصة بالمستهدفين بالحملة الوطنية للاستجابة الاجتماعية الطارئة، حيث لوحظ هنا تحول معظم الفاعلين إلى تسهيل تسجيل المواطنين في القناة الرقمية، وتقديم إرشادات لهم تتعلق بعملية التسجيل.

سارع الفاعلون المدنيون لإعلان الانخراط في الخطة الحكومية للاستجابة أو الالتزام بها و برزت بعض المبادرات من قبل فعاليات مدنية لتقديم مساعدات كـ " جمعية ساعد" ضمن الاستجابة الطارئة لمواجهة فيروس كورونا والتي أطلقت مبادرة بعنوان " نكون أو لا نكون"، وعملت على تقديم المساعدة للأسر المتضررة والتخفيف من أثار بقائهم في منازلهم للتخفيف من انتشار المرض ومنحهم سلل غذائية و مواد تنظيف والتبرع عبر حسابات بنكية لشراء المواد اللازمة، وكذلك جمعية حفظ النعمة التي أطلقت مبادرة لتأمين عدد من المستلزمات الطبية " توليد أوكسجين ، باي باب ، سيباب "وذلك للحاجة الكبيرة في المجتمع لتلك الأجهزة، وهذه الخدمة متاحة لكافة المرضى من كافة شرائح المجتمع مقابل رهن بسيط يعود للمستلم عند إعادة الجهاز سالماً، بالإضافة لحملة قامت بها الجمعية لتوزيع معقمات ومنظفات مقدمة من #شركة_كرمل_للمنظفات وذلك تماشياً مع حملة التعقيم القائمة في ظل الظروف الراهنة ولتخفيف العبء عن كاهل العائلات الفقيرة بشراء المنظفات وتوزيع عبوات كلور على مستفيدي الجمعية حيث تم الوصول بالتوزيع إلى 700 عائلة.، وفي 4 نيسان قامت الجمعية أيضاً بتوزيع 1000 سلة طارئة للعائلات ذوي الدخل المتوقف خلال يومي الجمعة والسبت ضمن الأوقات المصرح فيها من قبل رئاسة مجلس الوزراء بالتجوال داخل مدينة دمشق (من الساعة 6-12) ومع مراعاة الإجراءات الاحترازية المتبعة ضد فايروس كورونا، حيث تبلغ قيمة السلة 25000 ل.س، بالإضافة لعدة حملات ومبادرات كمبادرة " صار دورك".

المبحث الثاني: الإستجابة للأزمة في مناطق سيطرة حكومتي "الإنقاذ" و"المؤقتة"

ساد الخوف في المناطق الخاضعة للاحتلال التركي والمنقسمة محليا إلى سيطرة ما يسمى حكومة "الإنقاذ" المحسوبة على تنظيم جبهة النصرة الإرهابي أو "الحكومة المؤقتة" التابعة لـ"الائتلاف السوري المعارض، مع احتمال تصاعد حالات الإصابة لعوامل كثيرة كان أبرزها إمكانية تعرض المناطق الخاضعة لهما لعملية عسكرية يشنها الجيش العربي السوري من اجل تثبيت اتفاق سوتشي الموقع بين الرئيسين التركي رجب طيب أردوغان والروسي فلاديمير بوتين بغية فتح الطريق الدولي"M4" أمام حركة العبور البري من جهة أو بسبب الواقع الصحي المتردي في شمال غرب سورية.

ومن المعروف أنه ومنذ الحرب يعتمد القطاع الطبي في شمال غرب سورية بشكل أساسي على الدعم الخارجي الذي توفره جهات مانحة للمعارضة بمختلف تنظيماتها المدنية والعسكرية بنسبة تصل إلى 95%[17]، أما بخصوص قدرات هذا القطاع على مواجهة جائحة كورونا، فيمكن إجمالها بلغة الأرقام بحسب الجدول رقم (4).

عدد السكان	عدد الأطباء	لكل 10000 شخص طبيب	عدد أسرة المشافي	سرير مشفى لكل	عدد أسرة العناية المشددة	سرير عناية مشددة لكل	عدد منافس البالغين	عدد منافس الأطفال	عدد منافس حديثي الولادة	وحدات العزل الطبي
4178480	600	1,4طبيب	3065	1363	201	20788	95	30	29	32

جدول رقم (4) إمكانيات القطاع الصحي في شمال غرب سورية

المصدر: برنامج تقييم الاحتياجات الإنسانية التابع للأمم المتحدة HNAP

أولاً- إجراءات "المؤقتة"

بدأت الإجراءات التي اتخذتها "الحكومة المؤقتة" على الأرض في السابع عشر من شهر اذار 2020 بإغلاق ثلاثة معابر في شمال غربي سوريا بشكل كامل ، وهي "عون الدادات" و"الحمران" و"أبو الزندين" بريف حلب، أعقبها بيومين إعلان استمرار تعليق الدوام في المدارس والجامعات والمعاهد المتوسطة التابعة للوزارة المؤقتة، حتى تاريخ 28 مارس، وتفعيل التعليم عن بعد وحتى إشعار آخر.

17 - حسب تقديرات مصادر إعلامية مقربة من المعارضة تزعم أيضاً أن القطاع الطبي في شمال غرب سورية تعرض إلى استهداف من قبل الجيش العربي السوري وحلفائه، وقد أشار تقرير لما يسمى "الشبكة السورية لحقوق الإنسان" المعارضة، إلى استهداف 67 منشأة طبية في شمال غرب سوريا منذ 26 نيسان/ 2019 وحتى بداية عام 2020، ووفقاً للتقرير فإنه من بين المراكز الطبية الـ 67 هناك 7 مراكز طبية قد قصفت 12 مرة، ويزعم أيضاً أن هذه المراكز مسجلة ضمن الآلية الإنسانية لتجنب النزاع، للمزيد:
قوات الحلف السوري الروسي تستهدف 67 منشأة طبية في شمال غرب سوريا منذ 26 نيسان 2019، تقرير الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تاريخ شباط 2020، رابط:

http://sn4hr.org/arabic/2020/02/18/11935/

وفي 23 آذار، قامت منظمة وحدة تنسيق الدعم (ACU) بالتنسيق مع وزارة الصحة (في "المؤقتة") في اليوم التالي بتأمين ثلاثة كيتات لاختبار الإصابة بفيروس كورونا، تكفي لـ 300 مريض تم إيداعها في مخبر الإنذار المبكر في إدلب.

وفي الثالث من نيسان أصدرت "المؤقتة" عفواً عاماً عن الجرائم المرتكبة قبل الأول من الشهر نفسه، وشمل العفو كامل العقوبة في الجنح والمخالفات ولمن بلغ الـ70 من العمر، والمصاب بمرض عضال غير قابل للشفاء، ونصف العقوبة في الجنايات. واستثنى العفو عدة حالات منصوص عليها في قانون العقوبات العسكري وقانون العقوبات العام الذي تتبعه المعارضة، ليتبعه في 18 الشهر نفسه إعلان فرض حظر التجوال في عدد من المناطق في شمال حلب تضمنت عفرين، وإعزاز وجنديرس، والشيخ حديد، راجو، معبطلي، بلبل، شران منعاً لتفشي فيروس كورونا، على الرغم من عدم الإعلان عن أي إصابة هناك.

ثانياً- إجراءات "الإنقاذ"

شكلت حكومة "الإنقاذ" في 23 آذار تشكيل لجنة استجابة طارئة للوقاية من فيروس كورونا، برئاسة عبد الله الشاوي نيابة عن رئيس "حكومة الإنقاذ"، وحددت مهامها بمتابعة عمل الجهات العامة كافة وبيان مدى تقيدها بتنفيذ القرارات والتعاميم الصادرة عن رئاسة حكومتها ووزاراتها بخصوص إجراءات السلامة العامة، ووضع خطة طوارئ للتعامل مع أي إصابة في حال ظهورها، وصولاً إلى نهاية شهر آذار عندما وجهت وزاراتها "الإدارة المحلية والخدمات" الإيعاز إلى المجالس المحلية بمنع التجمعات البشرية وإيقاف البازارات والأسواق حرصاً على سلامة الأهالي من فايروس كورونا، كما وجهت وزارة صحتها بزيادة حملات التوعية والتنسيق مع كافة الجهات والمنظمات الإنسانية لمكافحة الجائحة.

وفي 30 آذار أعلنت "الإنقاذ عن جملة إجراءات تضمنت إيقاف العملية الامتحانية في كافة الجامعات والمعاهد العامة والخاصة حتى إشعار آخر، وتأجيل بدء دوام الجامعات العامة والخاصة في الفصل الدراسي الثاني حتى 15 نيسان، إلى جانب إيقاف كافة الأنشطة الأكاديمية التي تستدعي التجمعات البشرية، والتوجيه إلى الكليات الطبية للقيام بدورها للتعريف بخطر انتشار فيروس كورونا وطرق الوقاية والعلاج منه، وكذلك تعليق دوام الطلاب وإغلاق كافة المدارس العامة وكذلك المعاهد الخاصة ورياض الأطفال، مع اتخاذ التدابير والطرق التدريسية اللازمة لاستمرار الخطة الدراسية التعليمية عن بعد تحت طائلة المحاسبة والمساءلة بحق المخالفين.

وإضافة لما سبق فقد منعت القرارات الجديدة التجمعات البشرية الكبيرة وإيقاف أسواق بيع الطيور وأسواق الدراجات النارية لغاية 15 نيسان، كما طلبت من وزارة الصحة التابعة لها زيادة عدد حملات التوعية الصحية لتشمل كافة فئات المجتمع، والتنسيق مع كافة الجهات العامة والمؤسسات الحكومية والمنظمات الإنسانية لاتخاذ ما يلزم لمكافحة جائحة كورونا.

وفي محاولة لتأكيد جدية القرارات السابقة فقد طلبت "الإنقاذ" من وزارة الداخلية التابعة لها تنفيذ كافة القرارات بحزم، ومؤازرة كافة الوزارات لتنفيذ قراراتها المتعلقة بتطبيق إجراءات الوقاية من جائحة كورونا ومكافحته، والالتزام بقواعد السلامة والصحة العالمية لحماية العاملين أثناء تأدية واجبهم.

وفي الثاني من نيسان أعلنت "الإنقاذ" تعليق إقامة صلاة الجمعة التي كانت مقررة بتاريخ 3 نيسان وفي 10 نيسان في كافة مساجد المناطق الخاضعة لسيطرتها.

الملاحظ أن "الإنقاذ" تولت الجانب التنظيمي المتعلق بإصدار القرارات والتوجيهات لجهة تقيد حركة الأسواق والبازارات والمعاهد والمدارس والتجمعات حتى حين، كذلك إلغاء إقامة صلاة الجمعة في جميع المساجد لمدة أسبوعين، وإن قوبل هذا القرار برفض من قبل عدد من قيادات "هيئة تحرير الشام"، كما شاركت وزارة الصحة بحكومة الانقاذ بحملات توعوية وتوزيع برشورات حول كيفية الوقاية والتعامل مع فيروس كورونا، ولكن تجدر الإشارة إلى انخفاض نسب الاستجابة من قبل السكان لهذه الإجراءات سيما فيما يتعلق بتقيد حركة الأسواق والبازارات، في حين كانت نسبة الالتزام بقرار وزارة الأوقاف أكثر، لجهة إيقاف مؤقت للصلاة الجماعية، وتوزيع كمامات وأدوات تعقيم من قبلها على المساجد قبل إصدار قرار الحظر.

أما مديرية صحة إدلب التابعة لـ"الحكومة المؤقتة" فقد قامت بحملات توعوية وتدريبية حول سبل مكافحة والوقاية من مخاطر انتشار جائحة كورونا في منطقة شمال غرب سورية، وذلك بالتعاون مع شركاء محليين، كما تولت التنسيق مع منظمة الصحة العالمية وكذلك منظمات طبية أجنبية، لتأمين الاحتياجات اللازمة للتعامل مع مخاطر انتشار فيروس كورونا، حيث سلمت منظمة الصحة العالمية 3 وحدات فحص إلى مجموعة العمل"Task Force"، بعد اجتماعهما في غازي عنتاب في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية – OCHA، مع ممثلين عن منظمات المجتمع المدني السوري العاملة في القطاع الصحي شمالاً، وممثلي مديريات الصحة "المؤقتة" بالإضافة إلى وحدة تنسيق الدعم عبر شبكة الإنذار المبكر والاستجابة للأوبئة EWARN، كذلك واصلت الأمم المتحدة إرسال قوافل المساعدات الإنسانية الإغاثية والطبية إلى محافظة إدلب عبر معبر باب الهوى.

كما قامت منظمة "الدفاع المدني السوري" بحملة تعقيم متأخرة، شملت 1527 منشأة عامة ودار عبادة، حيث توزعت على 26 كليةً ومعهداً، و315 مدرسة، و510 دور عبادة، و162 مشفى ونقطة طبية، و68 سوقاً شعبية، و193 مخيماً ومركز إيواء، و13 فرناً، و240 منشأة أخرى.

ورغم خضوع شمال غرب سورية للاحتلال التركي المباشر، والانتشار الكثيف للقوات التركية إلا أنه لم يلحظ دور تركي بارز في الاستجابة لكورونا في إدلب، إلا أن الذي تغير هو انكفاء القوات التركية إلى نقاطها ووقف الاختلاط مع السكان المحليين، كذلك توزيعها كمامات ومواد تعقيم على عناصر "الجيش الوطني" القريبين من نقاط المراقبة التركية، فضلاً عن تطبيق الجانب التركي إجراءات مشددة للكشف عن حالات كورونا على معبر باب الهوى.

ثالثاً- الو اقع المعيشي في شمال غرب سورية خلال أزمة كورونا

لم يكن ارتفاع الأسعار حكرا على مناطق سيطرة الحكومة السورية كما تحاول بعض الأصوات أن تسوق من أفكار، إذ تؤكد النشرات السعرية التي تعلنها ما تسمى "منظمة التنمية المحلية L.D.O"، إلى ارتفاع عام الارتفاع الملحوظ لأسعار السلع الأساسية في معظم مناطق شمال غرب سورية وذلك خلال الأشهر الخمس الماضية، حيث وصلت نسبة الارتفاع إلى 67% في بعض الأوقات.

ويمكن التكهن بجملة من العوامل التي سببت ارتفاع الأسعار من أهمها ؛ تقييد الحركة التجارية العابرة للحدود وبين مناطق النفوذ "مع مناطق **سيطرة ما يسمى "الحكومة المؤقتة" الخاضعة للاحتلال التركي** (غصن الزيتون ودرع الفرات)"، إلى جانب الانخفاض الحاد في سعر صرف الليرة السورية، وبدرجة أقل الليرة التركية باعتبارهما العملتين المعتمدتين للتداول في مناطق "المؤقتة" و"حكومة الإنقاذ" المدعومة من "هيئة تحرير الشام" المصنفة على لائحة الإرهاب ، كذلك زيادة الطلب على السلع الأساسية خاصة خلال الربع الأخير من شهر آذار مع التزام البعض بإجراءات الحظر، بعدما تبين لهم الآثار الكارثية للفيروس من السوريين الاخرين في الخارج لا سيما الأقارب المتواجدين في تركيا و أوروبا، كذلك عدم وجود مرجعية اقتصادية ومالية واحدة قادرة على ضبط أسعار الأسواق، فمثلاً تشير المقارنة بين أسعار السلع الأساسية في مدينتي حارم الحدودية وإدلب إلى تفاوت في نسبة زيادة الأسعار، حيث سجلت أسعار المحروقات ارتفاعاً في إدلب أكثر مما هي عليه في حارم، كذلك الأمر يتلعق بأسعار مواد البناء (الحديد والاسمنت)، في حين كانت الزيادة في سعر ربطة الخبز متطابقة في المدينتين بنسبة 50%، أما أسعار المواد الغذائية فسجلت مؤشرات متباينة بين المدينتين، وإن كان الارتفاع أعلى في إدلب مقارنة بحارم، حيث شهدت إدلب ارتفاعاً في أسعار السكر ولحم الغنم والطحين مقارنة بحارم، في حين كانت الزيادة في أسعار الزيت النباتي والسمنة في حارم أعلى مما هي عليه في إدلب المدينة.

يمكن تفسير التفاوت في أسعار السلع بين المدينتين بعدة أسباب منها **الموقع الجغرافي** المتعلق بالارتباط مع تركيا، حيث يتيح قرب حارم من حدود لواء الاسكندرون السليب، ووقوعها على خطوط الطرق التجارية حصولها على الإمدادات الغذائية، بشكل أسهل مما هو عليه الحال في إدلب المدينة، ويكفي الدلالة على حجم التجارة النشطة من معبر باب الهوى القريب من حارم، حيث يدخل وبشكل شهري حوالي ألف و500 شاحنة من المواد الإغاثية، إلى جانب نحو 4 آلاف و500 شاحنة تجارية، أما إدلب فتعتبر مدينة داخلية، وتكثر حواجز الميليشيات المسلحة وجبهة النصرة (هيئة تحرير الشام) على الطريق الواصل إليها، وما يعنيه ذلك من فرض أتاوات وضرائب ورسوم على القوافل التجارية المتجهة للمدينة، فضلاً عن **ارتفاع الطلب في إدلب على السلع الأساسية**، والتي يقدر تعداد سكانها بحوالي مليون نسمة، مقارنة بـ 85 ألف نسمة في مدينة حارم.

المدينة/ البلدة	السلعة	كانون الأول 2019	كانون الثاني 2019	شباط 2020	آذار 2020	استقرار الأسعار
حارم	1 ل. زيت نباتي	375	800	1200	1150	+67%

"المؤقتة"	1 كلغ سمنة	800	1200	1200	1200	+ 33%
	طبق بيض	900	1200	1200	1400	+ 35%
	ليتر حليب	275	225	275	325	+ 15%
	ربطة خبز	200	250	200	400	+50%
	1 كلغ رز	400	400	650	800	+ 50%
	1 كلغ برغل	300	350	600	650	+ 53%
	1 كلغ سكر	400	550	650	640	+37%
	1 كلغ طحين	160	170	250	250	+ 36%
	بطاطا	175	175	300	350	+ 50%
	لحم عجل	4600	5000	5000	5000	+ 8%
	لحم خروف	5000	5500	7000	7500	+ 26%
	دجاج	775	1100	1150	1475	+ 47%
	ليتر مازوت	550	640	820	680	+ 19%
	جرة غاز	6500	8600	11100	10600	+ 38%
	ليتر بنزين	550	650	840	790	+ 30%
	كمامة	----	----	----	600	-----

الجدول رقم (5)أسعار السلع الأساسية في حارم بين كانون الاول 2019 وآذار 2020

المصدر: تقارير منظمة التنمية المحلية

المدينة/ البلدة	السلعة	كانون الأول 2019	كانون الثاني 2019	شباط 2020	آذار 2020	استقرار الأسعار
إدلب "الإنقاذ"	1 ليتر زيت نباتي	700	800	1200	1250	+44%
	1 كلغ سمنة	1150	800	1200	1300	+11%
	طبق بيض	1100	1400	1300	1500	+ 26%
	ليتر حليب	250	280	350	375	+33%
	ربطة خبز	200	300	400	400	+50%

1 كلغ رز	475	600	800	650	+ 26%	
1 كلغ برغل	250	400	500	500	+50%	
1 كلغ سكر	400	550	700	800	+50%	
1 كلغ طحين	275	200	450	450	+ 38%	
بطاطا	225	250	350	450	+50%	
لحم عجل	4500	4500	6000	7000	+ 35%	
لحم خروف	5200	5700	8000	9000	+42%	
دجاج	1000	1200	1600	2300	+56%	
ليتر مازوت	450	700	850	750	+40%	
جرة غاز	6500	8800	11500	11500	+43%	
ليتر بنزين	550	750	900	800	+ 31%	
كمامة	----	----	----	300	----	

الجدول رقم (6) أسعار السلع الأساسية في إدلب (الإنقاذ) بين تشرين الثاني 2019 وآذار 2020

المصدر: تقارير منظمة التنمية المحلية

يعتمد جزء كبير من سكان شمال غرب سورية على **المساعدات التي توفرها الجهات المانحة وشركائها المحليون**، وتراجعت نسب المساعدات جراء ارتفاع عدد النازحين بسبب العمليات العسكرية على إدلب إلى ما يزيد عن المليون شخص بحسب التقديرات التي تطلقها المعارضة، وزاد الأمر سوءاً أن برنامج الأغذية العالمي WFP خفض حصص السلل الغذائية ابتداءً من نيسان لنقص التمويل، بالإضافة إلى تخوف السكان هناك من توقف عمل المنظمات الإنسانية عن العمل، ويزداد الأمر سوءاً إذا ما تمت الإشارة إلى تواجد حوالي 586 ألف شخص يقطنون في 19 مخيم رسمي في منطقة شمال غرب سورية، يفتقرون إلى الشروط الصحية والإنسانية الملائمة، والدعم الإنساني والصحي الكافي لمواجهة مخاطر انتشار الفيروس.

قدرت بعض المصادر المعارضة نسبة البطالة في إدلب بحسب استبيان أجرته في أيلول 2019 بحوالي 58%، في حين قدرتها مصادر أخرى بنسبة 45% بين السكان المحليين الذكور وحوالي 85% بين السكان المحليين من الإناث، في حين أنها ترتفع إلى ما نسبته 75% بين السكان النازحين من الذكور وإلى 92% من السكان النازحين من النساء بحسب المصادر نفسها، علماً أن متوسط المعيشة في إدلب يقدر شهرياً بحوالي 250$ لتغطية النفقات الأساسية دون السكن.

المبحث الثالث: الإستجابة للأزمة في مناطق "الإدارة الذاتية"

بدأت إجراءات الإدارة الذاتية في الرابع عشر من آذار عندما قررت إلغاء التجمعات، وتعطيل كافة المدارسة والجامعات والمعاهد، ومنع دخول أي شخص عبر كافة المعابر باستثناء الذين هم من سكان شمال وشرق سوريا وخصصت يوم الثلاثاء من كل أسبوع لإدخالهم، قبل أن تفرض حظر التجوال في كافة المناطق الخاضعة لسيطرتها في 19 آذار ، ومنعت الحركة والانتقال ما بين الإدارات الذاتية والمدنية وكذلك بين المدن الرئيسية داخل كل إدارة، وإغلاق كافة المطاعم والمقاهي والتجمعات التجارية والحدائق العامة والعيادات الطبية الخاصة وصالات الأفراح وخيم العزاء.

واشترطت في 25 آذار حزمة من الإجراءات عند استقبال أية جنازات من خارج مناطق سيطرتها كأن يكون المتوفين من أهالي شمال وشرق سوريا وبعد خضوعهم للإجراءات الصحية اللازمة، كما وفرضت الحجر المنزلي على كل شخص يأتي من خارج مناطق سيطرتها لمدة 14 يوم، وسمحت لمكاتب الصرافة بفتح مكاتبهم لمدة يوم واحد في الأسبوع وهو يوم الجمعة.

وفي بيان لـ "الإدارة الذاتية" في الاول من نيسان، ناشدت المنظمات الإنسانية وجميع الجهات المعنية وحكومة إقليم كردستان العراق بضرورة تقديمها المساعدة لمنع انتشار فيروس "كورونا المستجد" (كوفيد- 19)، تلاه فرض الرئاسة المشتركة للمجلس التنفيذي في إقليم الجزيرة غرامات مالية على منتهكي حظر التجوال المفروضة في مناطق سيطرتها، وأوضح البيان أن "كل محل أو متجر غير مستثنى من قرار الحظر يغرم بمبلغ 10 آلاف ليرة سورية وتضاعف الغرامة في حالة تكرار المخالفة مع تشميع المحل بالشمع الأحمر طيلة فترة الحظر". وأضاف البيان أنه "تغرم كل مركبة أو آلية (سيارات – دراجات نارية.. إلخ) غير مستثناة من قرار الحظر بمبلغ 5 آلاف ليرة سورية ويتم مضاعفة المبلغ وحجز المركبة في حال تكرار المخالفة"

مددت "الإدارة الذاتية" قرار حظر التجوال في السادس من نيسان لمدة 15 يوماً ولغاية 2020/4/21 ضمناً، قبل أن تفرض حجراً صحياً مؤقتاً لمدة 14 يوماً على قرية أم الحوش في مقاطعة الشهباء في العاشر من الشهر نفسه وذلك بعد دخول عسكري مسرّح إلى القرية مشتبه بإصابته بكورونا، مشيرة إلى أن ذلك كان نتيجة عدم تنسيق السلطات السورية معها، حيث تدخلت فرق الطوارئ، وتم إجراء الاختبارات اللازمة له، وتبين وجود أعراض لفيروس كورونا عليه، لذا تم نقله إلى مشافي حلب للتأكد من حالته

تم استئناف العملية التربوية عن طريق التلفاز في 15 نيسان من قبل هيئة التربية والتعليم لشمال وشرق سوريا.

وفيما ستعلق بقطاع التربية هناك فإن الأكراد والأمريكيون والأتراك يتقاسمون السيطرة على المنطقة، التي تفتقر للبنية الصحية اللازمة، وتتبادل "الإدارة الذاتية" وتركيا قطع المياه والكهرباء عن هذه المناطق، وقد حذَّرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) من أن مئات آلاف الأشخاص في شمال شرقي سوريا يواجهون مخاطر متزايدة بالإصابة بكورونا بسبب انقطاع إمدادات المياه.

وعلى غرار "حكومة الإنقاذ"، تعاني "الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا" التي تسيطر عليها القيادة الكردية من نقصٍ في الموارد، بالإضافة إلى تعاملها مع القضايا التي كانت قائمة مسبقاً: وعلى وجه التحديد آثار الغزو التركي في تشرين الأول ، واحتمال بروز تنظيم «داعش» من جديد، الذي أصبح من الصعب التعامل مع أعضائه في منطقة دير الزور وداخل السجون.

وللتخفيف من وطأة هذا الوضع، تم إطلاق سراح بعض المعتقلين السوريين غير الخطرين التابعين لـ«داعش» في آخر أسبوع من آذار ، بواسطة اتفاقيات بين العشائر.

ومما زاد الأمور سوءاً هناك غياب مراكز إجراء الفحوصات في المناطق التي تسيطر عليها "الإدارة الذاتية "، بعد أن خسرت المركز الوحيد الذي كان متوافراً لديها جرّاء الغزو التركي. لذلك، لم يكن أمام السكان المحليين سوى الاعتماد على الحكومة السورية، إلا أن "الإدارة الذاتية" أصرت على تعقيد الموقف ومنعت أي دخول طبي للحكومة السورية من دخول أراضيها[18].

وفقاً لـ "مركز روج آفا للمعلومات" لا تملك "الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا" سوى حوالي 150 جهاز للإنعاش الرئوي و35 سريراً للعناية المركزة، لسكان يبلغ عددهم مليوني نسمة، كما أن 64 في المائة فقط من مستشفياتها البالغ عددها 57 مستشفى تعمل بكامل طاقتها. ولهذا السبب، أسرعت قوات الأمن الداخلي الكردية "الأسايش" في إطلاق حملة مصوّرة على "يوتيوب" تحت شعار "ابقوا في منازلكم". واتخذت "الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا" عدة إجراءات وقائية إضافة إلى الحظر فقد بدأت في 17 آذار حملات التعقيم في مختلف مبانيها والمباني الدينية والمجتمع المدني في مناطق سيطرتها، كما استثنت من حظر التجول، المفروض في 23 آذار كافة المستشفيات والمراكز الصحية الخاصة والعامة والمنظمات الدولية والصليب والهلال الأحمر والصيدليات ولجان التعقيم وعمال النظافة والأفران ومحلات بيع المواد الغذائية حصراً وسيارات نقل المواد الغذائية وحليب الأطفال وصهاريج نقل المحروقات والفيول.

وفي بادرة للتصدي لارتفاع الأسعار أعلنت في 25 آذار تثبيت أسعار المواد الغذائية من أجل وقف التلاعب، وفي 29 آذار أعلنت عن تقديم مساعدات مالية لمن فقدوا مصدر رزقهم، كما أنشأت في 31 آذار "عيادة افتراضية" مجانية بمشاركة أكثر من خمسين طبيباً على تطبيق "واتساب".

واستكمالاً لهذه الخطوات أصدرت "الإدارة الذاتية" بياناً دعت فيه إلى الامتناع عن القيام بأي أعمال عسكرية، محذرة من أن أي تجدد للأعمال الحربية سيخلق موجات نزوح ستؤثر على ما تبقى من البنية التحتية الصحية، وبالتالي تسريع انتشار الفيروس وزيادة فتكه.

وكما اتخذت الحكومة السورية قراراً بوقف دعوات الاحتياط والتجنيد قامت "الإدارة الذاتية" بوقف كافة حملات التجنيد في مناطق سيطرتها لمدة ثلاثة أشهر اعتباراً من ٥-٤-٢٠٢٠ لغاية ٥-٧-٢٠٢٠.

[18] - تم التأكد من ناشطين مدنيين يقيمون في مناطق سيطرة "الإدارة الذاتية"

وبعد فترة عادت واتخذت إجراءات خففت بموجبها من مواعيد الحظر اليومية كان من بينها السماح لكافة المحلات وكافة المهن بالفتح من الساعة السادسة صباحا حتى السابعة مساء.واستمرار تعليق العاملين في مؤسساتها وكذلك استمرار إغلاق المعابر.

وقد سجلت أول وفاة أعلن عنها في مناطق سيطرة "الإدارة الذاتية" لأحد المواطنين في المشفى الوطني للقامشلي بعد إصابته بفيروس كورونا. لرجل يبلغ 53 عاماً وهو من مدينة الحسكة وقد أصيب بالمرض في 22 آذار ، وتم إدخاله بعد ذلك إلى مشفى خاص، وفي 27 آذار أحيل المريض إلى المشفى الوطني بالقامشلي ووضع على جهاز التنفس الاصطناعي. وأرسلت عينة المريض إلى دمشق في 29 آذار. حيث توفي المريض في 2 نيسان. وقالت منظمة الصحة العالمية أنها علمت فيما بعد أن نتيجة الحالة كانت إيجابية وتم تضمينها في 6 حالات أعلنت عنها وزارة الصحة السورية في 2 نيسان.

قامت بعض المبادرات التوعوية من قبل بعض المنظمات أثناء فترة الحظر في مناطق سيطرة "الإدارة الذاتية" كـ "صناع المستقبل، وإنماء الفرات، وشمس والسوسن: وكلها منظمات استمرت بأعمالها التوعوية بعد فرض الحظر متجهةً نحو المخيمات العشوائية في المدينة، حيث قامت منظمة صناع المستقبل وبشكل تطوعي من أفرادها بتوزيع المئات من الكمامات الطبية والقفازات والبرشورات لقاطني مخيم يعرب العشوائي-غرب مدينة الرقة ١٥ كم- وفي حي الفردوس في مدينة الرقة، وقامت وعبر مكبرات الصوت بحث الأهالي البقاء في منازلهم.

المبحث الرابع : تقييم الاستجابة في الجغرافيات السورية

لم تمتلك الحكومات العالمية هامش تحرك واسع إزاء فيروس كورونا في ضوء خطة الاستجابة التقليدية بما في ذلك أيضاً منظمة الصحة العالمية، إذ تتلخص الخطة في الإطار العام فرض حالة الحظر الكامل عند انتشار الجائحة ، سواء على مستوى وطني او محلي، واتباع سلسلة إجراءات صحية أساسها إجراء مسوحات لتقصي أعداد المصابين وحجرهم[19].

وبرغم ذلك فإن خطط الاستجابة العالمية تفاوتت من دولة لأخرى إلا أن منظمة الصحة العالمية لم تتطرق إلى الخطط الاجتماعية والاقتصادية التي يجب أن تترافق مع خطة الاستجابة لا سيما في المجتمعات الفقيرة، إذ تضاربت قرارات الحجر مع الحاجة للعمل وتأمين قوت يومي للأسر المتوسطة والفقيرة في المجتمع السوري، وتوقفت عجلة الإنتاج فساهمت خطة الاستجابة الوطنية بزيادة إفقار المواطنين ، ولذلك تصاعدت مطالب إلغاء الحجر بعد العوز الذي تعرض له الناس في مختلف المناطق السورية الخاضعة لسلطة الحكومة المركزية، ولم يكن الوضع أحسن حالاً في شمال سورية الشرقي أو الغربي، ولو أن القيود كانت أقل بحكم غياب سلطة حقيقية ضابطة للأوضاع وهشاشة المؤسسات القائمة هناك.

وبالنظر إلى خطة الاستجابة الحكومية بداية من زاوية الفريق المعني بإدارة الاستجابة فقد تشكل الفريق منتصف آذار وتكون من عدد من الوزراء برئاسة رئيس الوزراء في حين كان الفريق المعني بالجائحة أرفع مستوىً في دول أخرى مثل تونس فكان هو نفسه مجلس الأمن القومي في البلاد وبرئاسة رئيس الجمهورية التونسية قيس سعيد، قبل تشكيل «الهيئة الوطنية لمجابهة الكورونا » في اجتماع وزاري في 25 آذار 2020 ، وخصص للهيئة غرفة عمليات للإشراف عليها من ثكنة عسكرية.

كما أن الرئيس التونسي خرج ببيان متلفز خاطب فيه التونسيون وأعلن بنفسه عن مجموعة القرارات لمنع تفشي الفيروس ومنها كان قرار الحجر الصحي الشامل ومنع التنقل بين المدن وإغلاق المدن الصناعية، كما تولى إصدار كل ما يتعلق بقرارات الحظر، أما في سورية فقد اجتمع الرئيس السوري بشار الأسد أيضاً بالفريق المعني بالجائحة وبحث معهم آخر مستجدات التصدي للجائحة وآثارها على الحياة اليومية للمواطنين وخاصة على الصعيد المعيشي، إلا أن القرارات كانت تصدر باسم الفريق المعني بالتصدي للجائحة.

وبينما كان وزير الصحة في تونس السيد عبد اللطيف المكي هو الناطق باسم الفريق المعني بالتصدي، أما في سوريا فقد أُنيطت البيانات اليومية بمعاون الوزير ، على حين تماثل البلدين في عقد الاجتماعات اسبوعياً على غرار الكثير من الدول.

---

[19] - تتناول الخطة الاستراتيجية للتأهب والاستجابة لفيروس كورونا الجديد (الخطة الاستراتيجية) الأنشطة والموارد اللازم تقديمها من منظمات الصحة الدولية، ومن بينها منظمة الصحة العالمية، لتنفيذ التدابير ذات الأولوية في مجال الصحة العامة لدعم البلدان في التأهب للفيروس والاستجابة له خلال الفترة من شباط/فبراير إلى نيسان/أبريل 2020. وتشمل أهداف الخطة الحدّ من انتقال الفيروس بين البشر، لا سيما في البلدان الأقل قدرةً على مواجهة فاشية من هذا النوع لو حدثت؛ والتعرف على المرضى وعزلهم وتقديم الرعاية لهم مبكراً؛ والإبلاغ عن المعلومات الحساسة المتعلقة بالمخاطر والأحداث الصحية؛ والحد من الأضرار الاجتماعية والاقتصادية؛ والحد من انتشار الفيروس من مصادر حيوانية؛ والتصدي للجوانب المجهولة الحاسمة.للمزيد انظر:
"675مليون دولار لتمويل الخطة العالمية للتأهب والاستجابة لفيروس كورونا الجديد" على الرابط:
https://www.who.int/ar/news-room/detail/11-06-1441-us-675-million-needed-for-new-coronavirus-preparedness-and-response-global-plan

والملاحظ ايضاً أن الفريق الحكومي المعني بالجائحة في سوريا انغلق على نفسه، بينما لوحظ في تونس مثلاً اجتماع ضم وزير الصحة التونسي بوزراء الصحة السابقين، وخصّص الاجتماع لتدارس أفضل السبل لإنجاح تنفيذ الخطة الوطنية للتصدي للفيروس في تونس، لكن في سوريا لم يجتمع الفريق المعني بالجائحة مع أي طرف من خارجه.

وفي البلدين تم إصدار عفو رئاسي عن الجرائم، ففي سورية أصدر الرئيس بشار الاسد المرسوم التشريعي رقم 6 لعام 2020 القاضي بمنح عفو عام عن الجرائم المرتكبة قبل تاريخ 22-3-2020، وفي تونس تم إصدار العفو الخاص عدة مرات لتخفيف الازدحام في السجون.

ومن زاوية الإدارة المحلية فقد وجدت المجالس المحلية نفسها أمام صلاحيات لم تعتدها سابقاً، في المقابل بدت الحكومة المركزية غير راضية عن منح الصلاحيات للمحليات، فلجأت الأخيرة إلى تنفيذ الخطوات المركزية أو تقليدها أو التماشي معها مع امثلة قليلة للمبادرة الفردية، لغياب التجربة، كما أنها لم تكن جاهزة لتولي المسؤوليات، لا سيما وأن توليها لمناصبها جاء بطريقة انتخابية غير سليمة والبعض منها لا يمتلك المرجعية المجتمعية أو الثقل المجتمعي الكافي لتمرير قرارات أو إجراءات معينة، ولذلك لم تثق المجلس المحلية حتى بالمواطنين أو لم تعرهم الاهتمام كمرجعية لقراراتها ولم تحاول قياس الأثر لرجع الصدى الناجم عن قراراتها، لذلك بالمقابل لم تنصاع الكثير من الفعاليات لقرارات الإغلاق في حلب مثلاً، لأنها وجدتها غير متناسقة ولم يقتنع الناس بجدوى فاعليتها.

كما أن مبادرات بعض المجالس الفردية بعيداً عن توجيهات المركز شكلت في بعض الأحيان مثالاً للمركز نفسه جرى تعميمه، ومن الأمثلة على ذلك شكلت تجربة محافظة اللاذقية بيع الخبز في المدينة من خلال معتمدين في الأحياء وربط توزيع الخبز في طرطوس بالمعتمدين والبطاقة الذكية نموذجاً جرى تعميمه وتطبيقه استمر لاحقاً في دمشق قبل أن ينتشر في محافظات أخرى.

إلا أن ممارسة المحليات شهدت بعض السلبيات فخطة إغلاق المناطق لم تكن منسقة كما يجب حتى بين أجهزة الدولة نفسها في المنطقة الواحدة وغابت المرجعية الواحدة التي لها أمر الحل والربط[20]، كما ولم تخل بعض القرارات من خلفية سياسية مثل ما حدث في منطقة الشيخ مقصود في حلب التي كانت تحت سيطرة "قوات سوريا الديمقراطية" ولذلك عوملت كمنطقة خارج المدينة مع أنها تقع ضمن مدينة حلب،[21]

أو كما حصل أيضاً في مناطق سيطرة "الإدارة الذاتية" في شرق الفرات حيث حاولت الأخيرة إظهار عجزها التام عن التعاطي مع أزمة كورونا بهدف معلن هو التواصل مع منظمات دولية كان ظاهره الحصول على مساعدات

---

[20] - ورشة الأونلاين

[21] - حركة البناء الوطني "رصد التفاعلات الحكومية والمجتمعية في معرض الاستجابة لأزمة وباء كورونا" في 22 نيسان 2020، " تقرير الجلسة السادسة والعشرون من مشروع #الأربعاء_السوري التي عقدت عبر منصة إلكترونية وضمت ناشطين من مختلف المناطق من بينهم نشطاء في مناطق شهدت الحظر الكامل مثل منبن والسيدة زينب بريف دمشق/ للمزيد انظر رابط التقرير: www.

وباطنه محاولة الربط المباشر مع هذه المنظمات كمرحلة أولى على طريق انتزاع الإعتراف الدولي بالإدارة الذاتية، سيما أن المسحة الأولى نقلت من القامشلي إلى دمشق بوساطة من قبل منظمة الصحة العالمية[22]

وفي منطقة السيدة زينب تسبب قرار إغلاق المنطقة بإشكاليات اجتماعية كبيرة في المنطقة لأنها منطقة مكتظة بالسكان وشهدت نزوحاً في الماضي أثر على طبيعتها الديموغرافية كما أنها تعاني أصلاً من سوء الخدمات على اختلافها (ماء – كهرباء – اتصالات – طرقات)، وسكانها من الطبقة الفقيرة وغير المتعلمة وهم أشخاص يعملون يومياً لتأمين قوتهم، وبالتالي فإن تعطيل أعمالهم وإغلاق المنطقة أدى لانتشار السرقات والنزاعات وفاقم حالة الفقر والحاجة.

ولم يكن تفاعل لجان الأحياء والمجالس المحلية كافياً في منطقة السيدة زينب بل إنه كان قاصراً جداً، أما في مدينة السلمية ومثلها محافظة السويداء واللاذقية وطرطوس كان الالتزام بالقرارات الحكومية تاماً أو شبه تام في الأيام الأولى ثم أخذ بالتراجع بعدها، وكانت البلديات والقرى أقل تشدداً بتطبيق القرارات على السكان.

وما حصل في شمال غرب سورية يكاد يشابه ما حصل في مناطق سيطرة الحكومة، فالمحليات هناك اتخذت قرارات الحظر للجامعات والمساجد ومناطق التجمعات في البداية وكان ثمة التزاماً من الجهات العامة وليس من قبل المواطنين وشكلت بعض المجالس المحلية غرف طوارئ شهدت إشراكاً لمنظمات المجتمع المدني فيها،رغم عدم انتشار المرض ولكن الناس مع تقدم الوقت وعدم ظهور حالات بدأت بالتململ وانعكس ذلك بتخفيف متسلسل للإجراءات.[23]

ورغم ظهور أول حالة في شمال غرب سورية في 7 تموز 2020 فقد بقيت الإجراءات عادية ولم يحصل أي حظر .

ومما سهل عمل المجالس المحلية هناك هو التباعد الجغرافي بين المناطق وذات الأمر انطبق على مناطق "الإدارة الذاتية"

ومن الملاحظ أيضاً في المناطق الأربع عدم تعامل المواطنين بدرجات الوعي ذاتها تجاه المرض وخاصة كيفية التعامل نفسياً واجتماعياً مع بعضهم في ظل هذه الأزمة، وتجلت قلة الوعي هذه في التعامل المجحف مع أهل البلدات التي خضعت للحجر كبلدة منين بريف دمشق حيث عانى سكانها من اضطهاد ونفور سكان المناطق المجاورة منهم، كما تعرضوا للتنمر ولسوء المعاملة من قبل البعض حتى في الحالات الصحية والإنسانية القاسية.

وقد لعبت الشائعات دوراً سلبياً جداً في الحالة النفسية لسكان بلدة منين حيث كانت تنتشر في اليوم الأول شائعات حول فتح المدينة وبعدها شائعات أخرى حول استمرار الإغلاق وهذا أعطى شعوراً للناس بأن الأزمة لا تتم إدارتها بروح واحدة وبوجود تخبطات في القرارات.

---

[22] - مقابلة عبر الانترنت مع عضو مجلس محلي في مناطق "الإدارة الذاتية" بالحسكة.
[23] - اتصال مع خبير إدارة محلية يقيم في شمال غرب سورية في مناطق سيطرة "المؤقتة"

كانت استجابة **المجتمع المدني** والأهلي أسرع نسبياً حيث أعادوا تدوير بعض قواهم وإمكانياتهم لخدمة مرحلة التصدي للجائحة ، وكذلك القطاع الخاص حيث أوجدت بعض شركات القطاع الخاص خطاً لصناعة الكمامات بكميات كبيرة كما ساهمت بعض شركات المنظفات بحملات تعقيم وتنظيف للأحياء.

وعلى الرغم من أن أغلب المبادرات المدنية اتجهت نحو الإغاثة، إلا أنها عانت بالمجمل من صعوبة التشبيك مع الإدارات المحلية للعديد من الأسباب والنتيجة كانت عدم التوافق والتنسيق في العمل، وعكس الأمر حصل في شمال غرب سورية حيث هامش أكبر للفعاليات المدنية فعمدت المجالس المحلية إلى إشراك المنظمات المدنية في غرف الطوارئ المحلية التي أقامتها للتصدي للجائحة في البداية وشارك المجتمع المدني هناك في حملات التوعية وإجراءات التعقيم ، مستفيداً من خبرته الإغاثية في فترات الحملات العسكرية التي خلقت روابط ثقة بين المحليات والمدني.

وقد كشفت أزمة فيروس كورونا افتقاد الصلات بين القواعد المجتمعية، والعجز عن رسم خريطة الطوارئ، وعدم امتلاك البيانات الكافية عن الجمعيات وعن الأحياء والنا س في المناطق المختلفة لاسباب عديدة أهمها شمالاً هو النزوح.

وبما أن العمل المجتمعي في سوريا أساسه أهلي وخيري قائم على الثقة بقائد مجتمعي ما، له مرجعية غالباً ما تكون دينية، ولا يمكن دمج هذا العمل بالعمل المدني دون بناء الثقة التدريجي بين الناس والجهات المدنية والمحلية، فقد كان من بين نتائجه أن أماكن إنشاء الجمعيات مستقلة تماماً عن أماكن نشاطها الجغرافي لأنها تتبع الاحتياج عند العمل، وهناك جمعيات ترسل مساعداتها إلى الريف مثلاً أو إلى أحياء بعيدة عن مركز مقرها الرئيسي، وهذا كان أحد عراقيل خطة العمل التي طالبت الجمعيات بخدمة الأحياء التي يتواجد فيها المقر، وكذلك تعارض مع حملة الاستجابة القائمة على إغلاق المناطق التي تظهر فيها الإصابة، وكل هذا في المناطق الحكومية.

و في شمال غرب سورية لا تتوافر بعد إحصائيات أو تقارير يمكن الاعتماد عليها لتبيان أثر جائحة كورونا على قطاعات الاقتصاد الأساسية في منطقة شمال غرب سورية، التي تعتمد بشكل أساسي على التجارة مع الجانب التركي، والتجارة الداخلية باتجاه منطقتي سيطرة الحكومة السورية و"الإدارة الذاتية" عبر المعابر الداخلية، المغلقة رسمياً وإن كان ثمة معابر للتهريب على الدوام، وتقدر حركة القوافل التجارية والأفراد العابرين من معبر باب الهوى إلى منطقة إدلب بحوالي 80% من المجموع الكلي للحركة التجارية الواردة للمنطقة، أما النسبة المتبقية وهي 20% فتأتي من معبر باب السلامة، وما تزال الحركة التجارية والقوافل الإنسانية مستمرة من هذه المعابر حيث لم تتوقف شحنات الأمم المتحدة للدخول لهذه المناطق، وبحسب مصادر محلية تم مخاطبة الأمم المتحدة للمنظمات لاستقبال شحنة في 15-04-2020، لكن ما جرى أنه تم إجراء تعديلات على حجم السلة وبعض المواد تم تخفيف كمياتها، مع الإشارة إلى تقييد حركة الأفراد من معبر باب الهوى واتخاذ الجانب التركي إجراءات مشددة لفحص الحركة من المعبر، وذلك قبل أن يقر مجلس الأمن الدولي في 12 تموز 2020 "بتمديد

آلية المساعدات الأممية إلى سوريا."عبر الحدود لعام واحد من أجل إدخال المساعدات عبر معبر حدودي واحد فقط[24].

وفي ظل اختزال التنسيق بين جهات مدنية واهلية في سورية بوزارة الشؤون، إلا ان هذا التنسيق تصدت له جهات مدنية في تونس ، وقامت منظمة البوصلة بتجميع المبادرات التي تقوم بها الجمعيات والمتساكنون والمتساكنات لمعاضدة جهود البلديّات في مجابهة فيروس كورونا و تمّ تحصيل المعلومات عن طريق شبكة الرصد المحلّي لمنظمة البوصلة أسبوعيّا، بهدف تثمين الجهود المبذولة في مجابهة الجائحة محليّا و متابعة حركيّة المشاركة المواطنية خلال الأزمة، على حين أشرف الهلال الأحمر التونسي على عمليات الاغاثة

وامتد أثر الاحتلال التركي إلى **المجالين الصحي والاقتصادي** فمع بدايات كورونا في سوريا قيد الجانب التركي حركة بعض البضائع الداخلة إلى المناطق الخاضعة لاحتلاله كالأجهزة الطبية الحديثة الخاصة بمكافحة كورونا والمواد الطبية المستخدمة في مكافحة الجائحة[25]، كذلك أدى إغلاق المعابر الداخلية مع معابر منطقتي "درع الفرات" و"غصن الزيتون"، إلى جانب انخفاض القدرة الشرائية للسكان والنزوح والوضع الأمني، إلى انخفاض الحركة التجارية في المنطقة وحدوث ركود اقتصادي، وتراجعت نسبة مبيعات تجار المفرق في مدينتي إدلب وسرمدا على نحو دراماتيكي، وتوقفت كلياً بإتجاه الرقة والجزيرة والشام[26].

ورغم ما يحمله التبادل الاقتصادي من مخاطر على إمكانية انتشار الجائحة إلا أن طرق التهريب التي تستخدم لتمرير النفط من مناطق "الإدارة الذاتية" إلى مناطق سيطرة الحكومة السورية بقيت على حالها خاصة وأن عدد القائمين على هذه العملية برمتها ليس بقليل من مرحلة الاستخراج ولغاية وصول النفط إلى المصافي ومروره أحياناً بمناطق سيطرة حكومة "المؤقتة"[27]، وقد يعود ذلك إلى حاجة الطرفين لهذه العملية.

بدوره تأثر قطاع الزراعة في الجغرافيات السورية بأزمة كورونا بشكل كبير بالحملات العسكرية الأخيرة، حيث انحسرت مساحة الأراضي الزراعية التي تسيطر عليها المعارضة وفصائلها والتنظيمات الراديكالية والإرهابية بعد تقدم قوات الجيش السوري، كذلك تأسيس مناطق عازلة بحكم التوافقات الروسية_ التركية، لكن هنالك عامل آخر يتعلق بطبيعة دورة الموسم الزراعي، والذي كان في مرحلة انتظار "ركود" لحين بدء موسم الحصاد في منتصف أيار ، وقد تأثرت حركة الفلاحين سلباً مع استمرار حالة الحظر وانتشار فيروس كورونا، رغم عدم تكرار اندلاع العمليات العسكرية على المنطقة، إلا أن المناوشات لم تنقطع خاصة على جبهات جبل الزاوية.

---

[24] - حدد القرار الاممي معبر "باب الهوى" الحدودي مع لواء الاسكندرون السليب معبراً وحيداً لتمرير المساعدات. ودخلت قافلتين عقب القرار في شهر تموز إلى إدلب، للمزيد انظر:
https://nabd.com/s/75568474-0e211c/%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%A8%D8%AF%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%A8%D9%88%D8%B9-%D9%82%D8%A7%D9%81%D9%84%D8%A9-%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D8%A3%D9%85%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%AF%D8%AE%D9%84-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A5%D8%AF%D9%84%D8%A8

[25] - بحسب أحد العاملين في مديرية صحة إدلب التابعة للحكومة المؤقتة

[26] - وفق أحد التجار هناك

[27] - مقابلة مع عضو مجلس محلي في مناطق "الإدارة الذاتية" بالحسكة.

ويمكن إجراء مقارنة بين مناطق النفوذ السورية من حيث التعاطي مع محصول القمح لعام 2020، فمع التراجع في الاوضاع المعيشية بقي رغيف الخبز مطلبا أساسياً للجميع، وأساس الامن الغذائي للأسرة السورية، ولذلك تعرض محصول القمح لعملية تسابق في سبيل الحصول عليه، بدأت العملية من التسابق في التسعير وإجراءات منع نقله بين الجغرافيات وصولاً إلى عمليات حرق متعمد للمحاصيل في المناطق المتجاورة.

فمع التوقعات بأن يكون إنتاج القمح في عام 2020 مماثلاً لعام 2019 بسبب هطول أمطار غزيرة في جميع أنحاء البلد.، فقد توقعت "الإسكوا" أن يبلغ الإنتاج السوري ، في عام 2020 ، حوالي 3 ملايين طن من القمح، منها حوالي مليون طن ستباع للحكومة .وللحد من مبيعات القمح في السوق السوداء، زادت الحكومة أسعار القمح إلى 225 ليرة سورية للكيلو غرام الواحد مقارنة بـ 180 ليرة سورية لمحصول عام 2019 ، بينما حددت "الإدارة الذاتية سعر الكيلو غرام الواحد بـ325 ليرة سورية ومنعت نقله لمناطق سيطرة الحكومة، اما حكومة "الإنقاذ" المسيطرة على محافظة إدلب فقد حددت سعر شراء القمح "القاسي الصافي" بـ240 دولارًا أمريكيًا للطن الواحد (480 ليرة للكيلو الواحد بحسب سعر الصرف في شهر حزيران في السوق السوداء) ، وكان هذا أعلى سعراً لأن "المؤقتة حددت سعر شرائها لطن القمح القاسي أيضاً بـ220 دولارًا (440 ليرة سورية للكيلو غرام الواحد وفق سعر صرف حزيران في السوق السوداء)، وبـ210 دولارات للقمح الطري (392 ليرة سورية)[28] .

أما قطاع الصناعة فيمكن ملاحظته في مناطق الحكومة أكثر من المناطق الأخرى، باعتبار تلك المناطق تعتمد تقليدياً على الورش الصناعية فقد أثرت جائحة كورونا على طبيعة الإنتاج المحلي للورش، حيث تحولت معامل الصابون والمنظفات المحلية إلى العمل لإنتاج مواد التنظيف والكحول، كذلك حولت ورش الخياطة المحلية عملها من الاستعداد لموسم "رمضان والعيد" إلى إنتاج كمامات، ولكن على الرغم من ذلك لا يكفي حجم الإنتاج المحلي للطلب المتزايد على هذه المواد، وهو ما يفسر سبب ارتفاع أسعارها أربعة أضعاف.

وامتد أثر خطط الاستجابة إلى القواعد الاجنبية المتواجدة على الأراضي السورية من خلال سلسلة إجراءات اتخذتها القوات الاجنبية للحد من التعاطي مع السكان المحليين سواء في التنف أو شرق الفرات بالنسبة للقوات الأميركية أو في إدلب وريف حلب بالنسبة للقوات التركية

[28] - للمزيد انظر:

https://www.enabbaladi.net/archives/390633#ixzz6U2rLtsJz

المبحث الخامس: بناء نموذج للاستجابة الوطنية للأوبئة ومستلزماته

تفيد بيانات الأمم المتحدة أنه بحلول نهاية العام 2019 كانت ما نسبته فقط 64% من المستشفيات و52% من مراكز الرعاية الصحية الأولية في سائر أنحاء سوريا تعمل بكامل طاقتها، وغادر ما يقارب 70% من العاملات والعاملين في قطاع الصحة في سوريا عملهم، وانطلاقاً من ذلك تُقدِّر المنظمة الدولية عدم قدرة سورية على مواجهة أي وباء.

وبحسب تقرير داخلي للأمم المتحدة وبحث أعده "برنامج أبحاث النزاعات" التابع لكلية لندن للاقتصاد نُشِر أواخر شهر آذار 2020 ، تبلغ الطاقة الاستيعابية القصوى للمشافي لحالات الإصابة بالفيروس التي يمكن خضوعها للعلاج في سوريا نحو 6500 حالة، منها 325 حالة سيُتاح لها العلاج في أسرة العناية المركزة المصحوبة بأجهزة تنفس اصطناعي.

وأشار التقرير نفسه إلى أنه "بمجرد تجاوز عدد الحالات المسجلة الحد المذكور البالغ 6500 حالة، من المتوقع انهيار نظام الرعاية الصحية مع الحاجة اللازمة لاتخاذ القرارات الترشيدية، مع توقعات بارتفاع المعدل الإجمالي للوفيات بما لا يقل عن نسبة 5% بين الحالات المُصابَة".

وفي ظل غياب البيانات ونظراً لزيادة الضغوطات على سورية بعد دخول قانون العقوبات الاميركي "قيصر" حيز التنفيذ مؤخراً فذلك يعني تراجعاً جديداً في القدرات الذاتية للتصدي لكورونا أو غيرها من الأوبئة، وقد بين تصاعد الإصابات مع بداية شهر آب عجزاً واضحاً للمشافي والنقاط الطبية في استيعاب الأعداد الكبيرة التي يشك بإصابتها، باعتبار أن الاختبارات المجانيّة قليلة العدد والمدفوعة في المراكز الأربع التي تم الإعلان عنها بدمشق باهظة الثمن.

ومن النقاط الأخرى التي أظهرتها خطة الاستجابة أيضاً الحاجة إلى ضرورة التخلي عن تسييس الجائحة . واستيعاب الجغرافيات السورية بمجملها ضمن رؤية الاستجابة الشاملة، باعتبار الحكومة المركزية تبقى صاحبة المسؤولية عن جميع السوريين، مع إمكانية المطالبة بواقع صحي أفضل للسوريين في الداخل والخارج لا سيما في مخيمات النزوح في بلدان الجوار وشمال سورية غرباً وشرقاً، وهنا يتداخل هذا الدور مع ضرورة التواصل مع المنظمات الأممية المعنية بغية الحصول على أكبر دعم ممكن وضمان إيصال أي مساعدات لمستحقيها، و تقديم الدّعم الإنسانيّ عندما يكون النّاس مرضى وغير قادرين على العمل.

ومع تسريح عدة آلاف من الاحتياطيين، وإجراءات الحماية في المؤسسات القضائية تبقى الحاجة ملحة لتسريع إجراءات التقاضي مع اتخاذ إجراءات الحماية ووضع آلية معينة لتسيير أمور المعاملات القضائية والمرافعات ضمن المحاكم بما يضمن إجراءات التباعد وتحسين أوضاع السجون

وعلى الرغم من تفعيل القانون 107 في بداية الاستجابة، وتفويض المحافظين إصدار بعض القرارات اللامركزية الإدارية وضرورة تفعيلها في جميع القرارات الصادرة حتى تكون متناسبة مع الاحتياجات الاجتماعية والإنسانية والسكنية والديموغرافية لكل منطقة بحسب خصائصها، فإن استخدام الصلاحيات لم يرتق للمستوى المطلوب ولم يتم لحظ قرارات تراعي البيئة الجغرافية للوحدة الإدارية فالتعاميم في دمشق كانت

ذاتها في حلب وحمص واللاذقية، إذن ثمة ضرورة لتفعيل اللامركزية الإدارية في جميع القرارات الصادرة كي تلائم خصائص كل منطقة[29].

وبما أن الاستجابة أظهرت خللاً في آليات التواصل بين المستويات العليا والقاعدية في المجتمع، فإن هذا الخلل كان سبباً في عدم انسجام القرارات مع وضع المجتمع وعدم الالتزام بها أحياناً، إلى جانب غياب المشاركة الدّقيقة للمعلومات بشكلٍ فوريّ ويمكن إرجاع هذا الخلل إلى عدم وجود أدوات لدى الحكومة أو إحصاءات أو بيانات حقيقية تساعدها على وضع الخطط الاستراتيجية وبحث إمكانية تنفيذها الفعلي، ولعل هذا الأمر بالذات وعدم الثقة التقليدية بالمؤسسات الحكومية أضعفت تدريجياً إلتزام المواطنين بإجراءات الحظر والوقاية.

من جهة أخرى فإن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة السورية في المرحلة الأولى من انتشار الجائحة (1 آذار ولغاية منتصف أيار) وضعت الجمعيات والفاعلين المدنيين أمام سؤال هام؛ هل هذه الجمعيات قادرة على تدوير وتطوير طرق عملها وتفكيرها لخلق استجابة دائمة وقادرة على التكيف مع الأزمات مهما كانت الظروف؟

كانت الإجابة عن هذا التساؤل تتمحور حول وجوب البناء على هذه الأزمة للتفكير عميقاً بكيان المجتمع المدني وإثبات وجوده وامتلاكه لرؤية مستقبلية استراتيجية يمكن أن يتطلع إليها جميع ا لسوريون وتكون دافعاً لتحويل العمل الخدمي إلى عمل تنموي ذو أثر مستدام يشارك فيه الجميع.

إن إعادة تركيب المجتمع الأهلي هو تحدي كبير لأنه يحتاج إلى العمل على مفهوم التماسك المجتمعي، فهذا هو الأساس الذي يمكن له جعل المجتمعات تساعد بعضها بطريقة معروفة ومؤطره وعلى قدر عالٍ من الشفافية والتشاركية، وفي المقابل يجب التركيز على احتواء توجس السلطة من دور منظمات المجتمع المدني وطرق تمويلها، وشيطنتها وإزالة شبهة تبعيتها للخارج بما يمكن من بناء إجراءات الثقة بين المنظمات المجتمع المدني والسلطة<

كما إن المنظمات والجهات الممولة غير مدركة لاحتياجات المجتمع السوري الحقيقية ولم تتم حتى الآن بحث هذه الاحتياجات ولا سؤال أي من العاملين على الأرض عن مشاهداتهم وملاحظاتهم للوصول إلى رؤية شاملة حول الواقع السوري الحقيقي ومتطلباته وإيجاد نماذج عمل متنوعة تناسب المناطق المختلفة.

من هنا لا يمكن اعتبار أن خطة الاستجابة الوطنية نجحت في توحيد الجهود الحكومية والمدنية ففي النهاية عمل الجميع كجزء من حملة الاستجابة الشاملة ولكن كل على طريقته وبقدر استطاعته[30]، في حين كان من المفروض الوصول لجميع المجتمعات، في كلّ منزلٍ وفي كلّ خيمةٍ، في ظل حاجةٍ متزايدة إلى المواد الصّحيّة الكافية ليتمّ توزيعها على نطاقٍ واسعٍ مجانًا -أو تسعيرها بما يتناسب مع الحالة-؛ والحاجة إلى أن يكون الجميع واعين ويتحمّلون المسؤوليّة في احتواء كورونا.

---

[29] - الجلسة الأولى
[30] - الجلسة الثانية

ومنذ البداية لم تكن حملات التوعية بالمستوى المطلوب ولذلك تتطلب الاستجابة المقبلة تمكين المجتمع المدني وتثبيت أدواره المتمثلة في كونه صلة الوصل بين مختلفة المستويات الاجتماعية وبين الحكومة والشعب وعليه مسؤولية النهوض بدوره من المستوى الإغاثي إلى مستوى توعوي أفضل مع ما يقع على عاتق الإدارات المحلية من مهمة التفاعل والشراكة مع المبادرات المدنية والأهلية ودعمها لتكون الفائدة والأثر أعظمي للمواطنين.

ويحتاج المجتمع المدني نفسه لإعادة تأطير، فمع بروز مشكلة توزع المتطوعين في مناطق بعيدة عن مراكز التطوع كان من المفترض وجود سلاسة بانخراطهم في حملات منظمات أخرى محلية إلا أن هذا الأمر لم يحصل في الاستجابة السورية، والتي أظهرت أيضاً هوة كبيرة بين المتطوعين ولجان الأحياء فالمتطوعون رغم امتلاكهم لكفاءات وخبرات عالية، إلا أنهم غير معتادون على التعامل إلا مع جمعياتهم، أو يقيمون في مناطق مختلفة عن المنطقة التي يقع ضمنها مقر الجمعية، وهذا تسبب في تشتيت الجهود[31].

كان يجب التعامل مع الارتباك وعدم اليقين الموجود لدى الناس بإطار من الشفافية والثقة لتقوية الإطار الاجتماعي ومن ثم الوصول إلى الإطار الصحي، فالأخطاء الإدارية الكارثية نتجت عن كون الأعمال تدار بطريقة عائلية وأهلية وتحتاج إلى المأسسة والتنظيم وإعادة تأهيل الكوادر بطريقة أكثر منهجية للاندماج مع المجالس المحلية والانتماء لها وللوطن أكثر من الانتماء للقيادات ا لمحلية[32]، وبالتالي يجب تخليص اللجان المحلية من التبعات الحزبية ومنحها أريحية أكبر في التعامل المباشر مع الفرق والمبادرات بحسب معطيات الواقع والإمكانيات المتاحة، دون إهمال إمكانية الاستفادة من الكوادر الحزبية في المراحل الأولى باعتبارها أكثر تنظيماُ، وكذلك الأخذ بالاعتبار التمايزات المحلية من ناحية الموارد والاحتياجات

وتتطلب أي استجابة قادمة توليد أنماط عمل فعالة غير قائمة على الأشخاص وإيجاد آلية تفكير جديدة يمكن معها تطوير الأشخاص داخلها ومنحهم التدريب والتمكين الإداري اللازم، مع ضرورة تطوير الموقف التاريخي للمجتمع المدني ونقله من مستوى العمل الخدمي إلى التنموي، إلى جانب تطوير طريقة وآليات التنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وغيرها من الوزارات للوصول لأفضل طرق للعمل تضمن أفضل النتائج.

ومن أهم النقاط التي يجب التركيز عليها خلال الاستجابة المقبلة هي عملية بناء الثقة المبنية على الهدف الواحد والرؤية الاستراتيجية الصحيحة للخروج من جميع الأزمات الحالية واعتماد الشفافية الكاملة بين الجهات المدنية والجهات المحلية وفتح قنوات تواصل بينها لتجنب الإشكاليات التي تم الوقوع بها قبلاً ومعالجة الشرخ الحاصل بين جميع المكونات الناشطة على الأرض، وكذلك ضرورة التنسيق بين كافة الجهات المدنية في العمل، أولاً لتنظيمه وإيصاله إلى تحقيق النتائج القصوى، وفي الرؤيا البعيدة ثانياً لتثبيت مكتسبات المجتمع المدني وتأطيره وتحديد كيانه وتوضيح ضرورة وجوده كوسط فعال ومنتج ومرن يمتلك الإمكانيات والرشاقة والقرب من الناس والواقع وقادر على لعب دور فعال واستراتيجي في التماسك المجتمعي الذي نطمح إليه.

3131 - من تقرير جلسة كورونا الثانية

32 من تقرير الجلسة الثانية

ويجب عدم إغفال أهمية المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص وأهمية وجوده إلى جانب الجهات الحكومية في الأزمات، وكذلك أهمية تأمين العمال المنخرطين في شركات القطاع الخاص وعدم المسارعة إلى تسريحهم، وهذا يتطلب ان تحمل خطط الاستجابة اللاحقة في طياتها دعماً لهذا القطاع كي يستمر في أداء مهامه وقد يكون الدعم إيجابياً بتقديم إعانات مباشرة للقطاع الخاص، أو سلبياً عبر إعفائه من بعض الرسوم والضرائب.

ولأن المجتمع غير محصور بالعاملين وسبق أن شهدت سوريا تجربة حصر الأسر عبر البطاقة الذكية فإن البيانات باتت شبه متوافرة ومؤتمتة، ولذلك يمكن استخدام البطاقة نفسها لإيصال دعم مباشر للأسر سواء كان دعماً مالياً بتحديد قيمة شرائية يمكن لأسرة صرفها في مؤسسات السورية للتجارة أو في أي متجر بشرط تشميل المتاجر بشبكة البطاقة الذكية، أو بتحديد سلل غذائية كاملة تمنح للأسر بشكل مجاني، ويتم توزيعها عبر مندوبين على غرار تجربة توزيع الغاز (عبر إعلام مسبق عن الدور) بحيث يتم تجنب الازدحامات والاختناقات التي يشهدها توزيع المواد المدعومة في مؤسسات السورية للتجارة، وهذا الأمر يتطلب أيضاً الاستفادة من تجربة الحكومة الإلكترونية بحيث يتم تشبيك البيانات بين الوزارات المختلفة لسبر مستويات معيشة الأسر والتدرج بالدعم حسب تلك المستويات.

وفيما يتعلق بتوريدات المواد الغذائية فيمكن الاستفادة من الجغرافيات السورية وما تملكه من موارد زراعية بحيث يتم الاتفاق (عبر وسطاء دوليين) على تسهيل مرور وانسياب البضائع بين مناطق النفوذ واليوم يبدو الحليف الروسي مؤهلاً وحده للعب دور الوساطة والإشراف على هذه العملية التي قد تتطور إلى تبادل سلعي مرحلي بين الجغرافيات الأربع.

أما القطاع الصحي فتتطلب أي استجابة مساعدات كبيرة من الدول الحليفة و من المنظمات الدولية على أن يتم التفاوض مع هذه المنظمات على اعتبار سورية كاملة وحدة واحدة، بحيث تدخل جميع المساعدات الصحية والطبية عبر الحكومة السورية، ولا ضير هنا في إشراك المنظمات في عملية الرقابة على توزيع المساعدات وبذلك تتحقق الشفافية المطلوبة بدرجة كبيرة، ويتمكن المجتمع المدني عندها من لعب الدور الذي يؤهله ليصبح فاعلاً أساسياً ضمن المجتمع.

وبربط الحاجات الصحية مع الحاجات الأساسية يمكن اللجوء إلى شبكات الرعاية الاجتماعية بتأسيس منظومة متكاملة للرعاية الاجتماعية يمكن الاستفادة منها في مناطق سيطرة الحكومة السورية وحتى خارجها، وللحكومة تجربة متميزة في تطبيق سياساتها خارج مناطق سيطرتها عندما كانت وزارة التربية توزع المناهج وتقود العملية التربوية حتى في المناطق الغير خاضعة لسيطرتها، وعندما يحصل هذا يمكن الاستفادة من ما توفره الدول المانحة لتمويل العملية، خاصة إذا ما شاركت فيها منظمات دولية ومدنية.

مما سبق يمكن تلخيص أبرز النقاط الواجب تضمينها في خطط الاستجابة النموذجية وهي:

- فريق استجابة مركزي يرأسه رئيس الحكومة، وفرق استجابة فرعية يكون من ضمنها المنظمات الأهلية والمدنية، مع التأكيد على عدم ربط العمل المدني والأهلي بالوزارة إنما بالمحليات، ويمكن تعزيز

هذا الفريق بقوى سياسية تعبر عن القوى الفاعلة في سوريا، أو تشكيل مجلس أعلى للكوارث يكون قادراً على الاستجابة لغيرها من الكوارث سواء كانت طبيعية أو غير طبيعية.

- تفويض الإدارات المحلية بصلاحياتها الممنوحة بقانون 107 كاملة، مع ضرورة خضوع الإدارات المحلية لعميات تأهيل وتدريب مسبقة في الحوكمة المحلية والتنمية المحلية، ويستتبع ذلك التعامل مع الوحدات الإدارية باعتبارها مستقلة كلياً ريثما تنتهي الجائحة.
- التشديد في عمليات الرقابة على تنفيذ القرارات المركزية أو المحلية والتخفيف قدر الإمكان من الاستثناءات.
- تأسيس منظومة للرعاية الاجتماعية بناء على نجاحات البطاقة الذكية والحكومة الإلكترونية.
- يمكن في حالات الوباء الصحي الاعتماد على المناوبة في عمل المؤسسات العامة مع تقليل عدد العاملين ما أمكن على أن تكون المناوبات لمدة طويلة تقلل من عمليات التنقل وهواجس المسافات.
- يمكن تطوير تطبيق عبر الهواتف المحمولة يتم ربطه بالهوية الشخصية يتم من خلاله تسيير أمور المواطنين عبر المؤسسات الرسمية بشكل مؤقت خلال أي عمليات إغلاق تتطلبها الأوبئة والكوارث، ويمكن ربط التطبيق أيضاً بشبكة الرعاية الاجتماعية لنقل أي رسائل للمواطنين ومتابعتهم.
- تفعيل التجارة البينية بين الجغرافيات السورية في هذه المرحلة مع الاستفادة من الضامن الروسي وعلاقاته مع جميع الأطراف للإشراف على التبادل السلعي باعتبار سورية بلد زراعي تتوافر فيه معظم الاحتياجات الأساسية للمواطنين دون الحاجة للإستيراد، وهذا ما يمكن البناء عليه كنوع من إجراءات بناء الثقة بين الأطراف السورية وذلك بإرجاء أي خطط عسكرية من قبل جميع الأطراف
- توفير بيانات مستمرة على مدار الساعة عن الجائحة وانتشاره وأضراره وإمكانية تجنب تلك الأضرار ، ويمكن استخدام التطبيق الشخصي على أجهزة الأشخاص لنقل تلك البيانات وإيصالها مباشرة هي وأي بيانات عاجلة، مركزية كانت ام محلية.
- تأسيس مظلة تضم جميع الفعاليات المدنية تكون أكثر استقلالاً من وزارة في حكومة، وتأسيس شبكة خاصة بالمتطوعين والعاملين في المنظمات على أن يتم تأهيل الكوادر المدنية على عمليات استجابة سريعة تتيح إعادة انتشار توزيعهم جغرافياً ومحلياً عند الأزمات.
- إجراء تدريبات فعلية على حالات الطوارئ في الأحياء والمدن في أوقات الرخاء بالتعاون بين الدفاع المدني والمؤسسات المدنية، مع التشديد على التثقيف التوعوي عبر وسائل الإعلام والمناهج الدراسية والعملية التربوية برمتها.

المبحث الخامس: فرص السلام والحوار التي يطرحها كورونا في سورية

مع ما يحمله فيروس كورونا من مصاعب وآلام على السوريين كغيرهم من المجتمعات الأخرى، فإنه يحمل بين طياته عدداً من الفرص التي يمكن لها أن تعيد السلام والوحدة إلى المجتمع السوري المتفكك اليوم أو المنقسم إلى عدد من مناطق النفوذ، وهنا يمكن الحديث عن الفرصة المستجدة التي تخلق من التهديد المستجد

فمع لحظ غياب المؤسسات السياسية التقليدية خلال الاستجابة في المرحلة الأولى، يمكن تفعيل عمل هذه المؤسسات لتعزيز الحوار السياسي بين القوى السياسية المختلفة في الداخل بدايةً، انطلاقاً من ضرورة التفاف كل القوى السياسية خلف خطة استجابة مركزية ومحلية بما يمنحها القوة، ويتعزز هذا الحوار بين القوى مع الشفافية التي يمكن أن تطرحها أزمة كورونا، فالواقع الصحي ما هو إلا انعكاس لمجمل الظروف في كل منطقة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، وبالتالي مع انقسام البلاد إلى عدة جغرافيات تتبع لقوى مختلفة (مناطق سيطرة الدولة، ومناطق سيطرة المعارضة المسلحة وجبهة النصرة الإرهابية والاحتلال التركي، ومناطق سيطرة الإدارة الذاتية الكردية والاحتلال الأمريكي) فإن هذا الواقع شكل أبرز العوائق أمام وضع خطة مركزية شاملة لسوريا للوقوف في وجه الفيروس، وتبع هذا الانقسام فقدان الثقة بين الأطراف السورية أولاً، وبين داعميها ثانياً، ما شكل حجر عثرة أمام إمكانية وضع استراتيجيات موحدّة للتعامل مع مخاطر الجائحة ، رغم التداخل الحاصل بينها وعمليات انتقال الأفراد.

ومع انشغال الفواعل الدولية المؤثرة على الساحة السورية بأزماتها الداخلية فإن هذا الانشغال قد يمنح متنفساً لحوار أفضل بين السوريين، يعززه الحاجة إلى الاخر، فالإدارة الذاتية اضطرت للجوء إلى دمشق لإجراء مسحات اختبار في بداية الإصابات، وكذلك الواقع الصحي في شمال غرب سورية يتطلب دعماً كبيراً وخطط إعادة تأهيل.

ويمكن أن يزيد وقف إطلاق النار الدائم الحالي من فرص السلام وإمكانيات الحوار ، وتسريع عقد جلسات اللجنة الدستورية، بالاستفادة من تراجع دعم الحرب، حيث سرع الفيروس من قرارات دول عديدة بالانسحاب من قواعد لها في الخارج وإعادة التموضع والانتشار كالإعلان الفرنسي بالانسحاب من العراق 25 آذار 2020، وتسليم التحالف الدولي 3 قواعد عسكرية (القائم، القيارة، كي1) من أصل 8 للقوات العراقية،

ولعل ما يدعم هذا الطرح محلياً مرسومي إنهاء الاحتفاظ والاستدعاء للضباط الاحتياطيين المحتفظ بهم والملتحقين من الاحتياط المدني الماضيين، ما يشي بتراجع الرغبة في الحرب.

وحسب بحث لـ"تداعيات وباء فيروس كورونا المستجد على الاستقرار في العالم العربي" أعده مركز الخليج العربي للدراسات والبحوث فإنه من المرجح أن تؤثر تداعيات الجائحة على استقرار الحياة السياسية في العالم العربي عموماً، وتسهم على الأرجح في زيادة صعود طبقتين سياسيتين أولها طبقة شعوبية وطنية، وثانياً طبقة من الكفاءات والاقتصاديين خاصة من فئة الشباب القادرين على إدارة المرحلة المقبلة، وهذا الأمر يمكن الاستدلال عليه في انتخابات مجلس الشعب الماضية عندما حرص الشباب على الترشح للمجلس ورفع مطالب شبابية وإن كانت هذه الطروحات لم تحظ بالمناصرة الكافية.

وما سبق يمكن له أن يفتح الحوار على عدة اتجاهات :

- حوار دمشق مع الإدارة الذاتية وهو حوار لم يتوقف ويتجدد كل فترة وقد يتعزز اليوم في ضوء تصاعد الحاجة للتبادل (نفط مقابل مواد غذائية وصحية)
- حوار دمشق مع معارضة مسلحة في الشمال.
- حوار دمشق مع المعارضة الخارجية وهو اليوم يتمثل باللجنة الدستورية.
- حوار القوى السورية نفسها في الداخل بما في ذلك القوى المتموضعة في مناطق سيطرة الحكومة

وفي ظل هذه البيئة الحوارية يمكن لدول عدة خرق العقوبات المفروضة على سورية لدعم هذا الحوار أو لتقديم دعم اقتصادي يساهم بتفعيل الحوار أكثر، سيما ان دول عديدة أبدت تساهلاً تجاه إعادة العلاقات مع دمشق خاصة دول عربية.

ومع ارتفاع دور الشباب فإن هذا يشكل فرصاً أمام الفاعلين المدنيين مع الاستفادة من ما تملكه الجمعيات والمنظمات من إمكانيات كبيرة وقادرة على تغطية احتياجات مناطق واسعة كما أنها خلال عملها في السنوات الماضية راكمت خبراتها حول المناطق والسكان والآليات الأسرع والأنسب للعمل، لهذا يمكن لها في المراحل المقبلة أن تعمل بواقع أفضل من الثقة والأريحية في ممارسة مسؤولياتها.[33]

أما الفرص الاقتصادية فيعززها تراجع أسعار النفط عالمياً مع انخفاض منسوب الطلب عليه، مقابل الحاجة السورية الماسة له اليوم، وهذا يفترض تعاقدات بطرق عديدة لتوريده بأسعار منخفضة ، إضافة إلى الفرص التي يشكلها الفيروس محلياً بزيادة اهمية بناء اقتصادات محلية متنوعة ومحققة لحد أكبر من الاكتفاء الذاتي، ولسورية تجربة مميزة في الثمانينيات من القرن الماضي تتيح تراكماتها إمكانية الالتفاف على تبعات قانون "قيصر" وتلبية الاحتياجات الأساسية من الجغرافيات السورية، وعند الحاجة للاستيراد فإن

---

[33] - مأمون البستاني: منتدى "الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني" يؤكد على ضرورة التعاون في زمن الكورونا على الرابط:

https://www.syja.org/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D8%A9/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A7%D8%A8%D8%B7%D8%A9/32/%D9%85%D8%AD%D8%AA%D9%88%D9%89/32180/%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%AF%D9%89-%22%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85-%D9%88%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%86%D9%8A%22-%D9%8A%D8%A4%D9%83%D8%AF-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%B6%D8%B1%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%B2%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7

الانخفاض الحاد في الإنفاق الاستهلاكي في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة قد يؤدي إلى تقليل واردات السلع الاستهلاكية من البلدان النامية [34]، وبالتالي يزيد فرص استيرادها بسعر أقل.

كما يمكن الاستفادة من الجانحة لرفع الصوت السوري دولياً من أجل الحصول على مساعدات دولية أكبر عبر الاستفادة من مواقف الحلفاء وخاصة مجموعة البريكس.

أما أبرز الفرص المتاحة للمجتمع المدني مع تحول العمل المدني إلى إغاثي بالمجمل أو بالأحرى خيري، فإن المجتمع المدني لا يزال أمامه عمل طويل ليراكم تجارب تؤهله للمطالبة بدور مقنن في المجتمع، ولا زال يعمل تحت المظلة ووفق الوقود المركزي، بينما في الوجه الآخر يمكن النظر للأزمة الحالية على أنها مركزية التخطيط ولا يمكن الخروج عن النهج العام المركزي في سبيل الخروج من تداعيات كورونا.

ولعل أول الفرص وأهمها كانت الحملة التي اطلقتها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والتي حملت في طياتها إقراراً بوجود منظمات مدنية وأهلية وإقراراً آخراً بأن الخطط الحكومية تحتاج لشركاء من المجتمعين المدني والأهلي، وأنه ليس بإمكان الحكومة تحمل المسؤولية كاملة، وهذه الرؤية تعزز موقف المجتمع المدني بالمطالبة بشرعنة قانونية لوجوده بدءاً من قانون العمل المدني وانتهاء بمظلة جامعة للعمل المدني[35]

[34] - بحث أممية: البلدان النامية والعمال ذوو المهارات المنخفضة معرضون لخطر التدهور الاقتصادي الحاد مع تقدم انتشار الفيروس التاجي، موقع أخبار الأمم المتحدة "

https://news.un.org/ar/story/2020/04/1052562

[35] - الجلسة الثانية

الخاتمة:

أظهرت الاستجابة السورية لأزمة كورونا في المرحلة الأولى (آذار ونيسان ومنتصف أيار) ضعفاً في الأداء لجميع الفاعلين، تعزز بفعل الواقع السوري على مختلف مستوياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، في ظل واقع سياسي وعسكري لبلد مقسم يعاني من تراجع شديد في اقتصاده، ويقع معظم مواطنوه تحت خط الفقر.

وبما أن الحكومة أمسكت بزمام الاستجابة بمجملها، بناء على سياساتها المركزية المتلاحقة، ولم تقبل شراكة حقيقية مع المجتمع المدني أو المجتمعات المحلية، كان لا بد من البحث عن استجابة نموذجية يمكن اعتمادها سواء في أزمة الكورونا الحالية أو في أي كارثة أو وباء مقبل.

وجد البحث أن هذه الاستجابة النموذجية تقوم على النقاط الآتية:

- فريق استجابة مركزي يرأسه رئيس الحكومة، وفرق استجابة فرعية يكون من ضمنها المنظمات الأهلية والمدنية، مع التأكيد على عدم ربط العمل المدني والأهلي بالوزارة إنما بالمحليات، ويمكن تعزيز هذا الفريق بقوى سياسية تعبر عن القوى الفاعلة في سوريا، أو تشكيل مجلس أعلى للكوارث يكون قادراً على الاستجابة لغيرها من الكوارث سواء كانت طبيعية أو غير طبيعية.
- تفويض الإدارات المحلية بصلاحياتها الممنوحة بقانون 107 كاملة، مع ضرورة خضوع الإدارات المحلية لعميات تأهيل وتدريب مسبقة في الحوكمة المحلية والتنمية المحلية، ويستتبع ذلك التعامل مع الوحدات الإدارية باعتبارها مستقلة كلياً ريثما تنتهي الجائحة.
- التشديد في عمليات الرقابة على تنفيذ القرارات المركزية أو المحلية والتخفيف قدر الإمكان من الاستثناءات.
- تأسيس منظومة للرعاية الاجتماعية بناء على نجاحات البطاقة الذكية والحكومة الإلكترونية.
- يمكن في حالات الوباء الصحي الاعتماد على المناوبة في عمل المؤسسات العامة مع تقليل عدد العاملين ما أمكن على أن تكون المناوبات لمدة طويلة تقلل من عمليات التنقل وهواجس المسافات.
- يمكن تطوير تطبيق عبر الهواتف المحمولة يتم ربطه بالهوية الشخصية يتم من خلاله تسيير أمور المواطنين عبر المؤسسات الرسمية بشكل مؤقت خلال أي عمليات إغلاق تتطلبها الأوبئة والكوارث، ويمكن ربط التطبيق أيضاً بشبكة الرعاية الاجتماعية لنقل أي رسائل للمواطنين ومتابعتهم.
- تفعيل التجارة البينية بين الجغرافيات السورية في هذه المرحلة مع الاستفادة من الضامن الروسي وعلاقاته مع جميع الأطراف للإشراف على التبادل السلعي باعتبار سورية بلد زراعي تتوافر فيه معظم الاحتياجات الأساسية للمواطنين دون الحاجة للإستيراد، وهذا يستتبع إرجاء أي خطط عسكرية من قبل جميع الأطراف.
- توفير بيانات مستمرة على مدار الساعة عن الجائحة وانتشارها وأضرارها وإمكانية تجنب تلك الأضرار ، ويمكن استخدام التطبيق الشخصي على أجهزة الأشخاص لنقل تلك البيانات وإيصالها مباشرة هي وأي بيانات عاجلة، مركزية كانت ام محلية.

- تأسيس مظلة تضم جميع الفعاليات المدنية تكون أكثر استقلالاً من وزارة في حكومة، وتأسيس شبكة خاصة بالمتطوعين والعاملين في المنظمات على أن يتم تأهيل الكوادر المدنية على عمليات استجابة سريعة تتيح إعادة انتشار توزيعهم جغرافياً ومحلياً عند الأزمات.
- إجراء تدريبات فعلية على حالات الطوارئ في الأحياء والمدن في أوقات الرخاء بالتعاون بين الدفاع المدني والمؤسسات المدنية، مع التشديد على التثقيف التوعوي عبر وسائل الإعلام والمناهج الدراسية والعملية التربوية برمتها.

ولكن في المقابل شكل الجائحة فرصاً أمام السوريين بعد سنوات من الحرب التي تعصف ببلادهم، وهذه الفرص قد تفتح امامهم فرصاً لحوار أفضل، يعززه الحاجة إلى الاخر وينهي الحرب وقد يعيد وحدة البلاد،

فالجائحة يمكن لها أن يفتح الحوار على عدة اتجاهات :

- حوار دمشق مع الإدارة الذاتية وهو حوار لم يتوقف ويتجدد كل فترة وقد يتعزز اليوم في ضوء تصاعد الحاجة للتبادل (نفط مقابل مواد غذائية وصحية)
- حوار دمشق مع معارضة مسلحة في الشمال.
- حوار دمشق مع المعارضة الخارجية وهو اليوم يتمثل باللجنة الدستورية.
- حوار القوى السورية نفسها في الداخل بما في ذلك القوى المتموضعة في مناطق سيطرة الحكومة

وفي ظل هذه البيئة الحوارية يمكن لدول عدة خرق العقوبات المفروضة على سورية تحت اسم قانون "قيصر" او غيره، لدعم هذا الحوار أو لتقديم دعم اقتصادي يساهم بتفعيل الحوار أكثر، سيما ان دول عديدة أبدت تساهلاً تجاه إعادة العلاقات مع دمشق سيما دول عربية.

من ناحية اخرى يمكن الاستفادة من الجائحة لتعزيز التبادل السلعي بين الجغرافيات السورية محلياً و بناء اقتصادات محلية متنوعة ومحققة لحد أكبر من الاكتفاء الذاتي، ولسورية تجربة مميزة في الثمانينيات من القرن الماضي تتيح تراكماتها إمكانية الالتفاف على تبعات قانون "قيصر" أيضاً، كما يمكن الاستفادة من الجانحة لرفع الصوت السوري دولياً من أجل الحصول على مساعدات دولية أكبر عبر الاستفادة من مواقف الحلفاء ومنظمات الامم المتحدة.

وإضافة إلى الفرص أمام السوريين ثمة مصلحة للمجتمع المدني في الجائحة مع ما يمنحه من فرص تتعلق بالإقرار الحكومي بأهمية هذا المجتمع وضرورته للشراكة مع الحكومة في كافة الخطط الاقتصادية والاجتماعية ، وهذه الرؤيبة تعزز موقف المجتمع المدني بالمطالبة بشرعنة قانونية لوجوده بدءاً من قانون العمل المدني وانتهاء بمظلة جامعة للعمل المدني.